نقضا لمن تسرر

المحوق

تأليف
أحمد المرتضى بن بيبر
وفقه الله تعالى

...

فهـــرس المـوضـــوعات

- إلزام الخارجي توثيق رواية ابن عباس –

- تضعيف يحيى بن معين لابن حجير -

- وجوب العمل بالحديث الحسن –

- كلام ابن حزم رحمه الله –

- ما روى القاسم بن سلام عن عدم تكفير

حسن البصري الحجاج –

باب: تسمية أهل السنة بالمدخلية |

تصنيف بشر المريسي كاتبه كفر المشبهة –

- باب: رد توثيقهم كلام الفيزائين وأنها تفيد اليقين |

باب: نقض منهج الموازنات نقضاً مبرماً |

- إلزام القائلين بالموازنات بموازنة المعتزلة والروافض –

باب: التزكيات ليست شهادات للمات |

- عمر رضي الله عنه زكى ابن ملجم

باب: الإستدلال بزلات الأفاضل طريقهم |

- قول الإمام أبو المعتمر سليمان التيمي رحمه الله تعالى –

باب: الامتحان بالعلماء ليس بدعة |

- رد كذب السروري على ابن تيمية في إنكاره الامتحان –

- قال شيخ الإسلام: "معرفة أحوال الناس تارة تكون بشهادات الناس، وتارة تكون بالجرح والتعديل، وتارة تكون بالاختبار والامتحان". –

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين والحمد لله رب العالمين، أما بعد:

فديواننا نقدم، ليصطل به حائز السنة خليلها وخِدنها حتى لا يعرق جبينه عند لقاء هولاء الأنذال مقلدي محمد سرور النذل المخبول، وهم الذين يكرون علينا بأكاذيب ما لا تحصى عددها، أكاذيب منها حق أريد به باطل ومنها ما هو كذب بحت صنع علينا صنعاً باتّاً، ونلخص هنا للقارئ ما قد جمعنا بديواننا هذا مما قد يلفق لها السرورية من الخرُق الحاصل الذي هم يحملون

من التأصيلات الباطلة والقواعد الملفقة التي
لا يرى لهن من مستند واحد مؤيد لها،
وجمعنا به ما قد قسنا وما يقيس

غيرنا من التضاد الحاصل والتناقض الحاصل في تلبيسهم وما نسوا اندراجه فيه إياه غافلين ونبين بإذن الله فساد منهجهم وأن ليس له من علاقة بمنهج أهل السنة والجماعة، ولقد ضبط على جهلهم العلماءُ في غير ما موضع والحمد لله رب العالمين، ونقول إن العصاة أجمل وأقوى عندنا من هولاء السرورية المارقة الكذبة ولا ينكر ذلك إلا من جف عنه دمه وأزري عنه حسه إزراء مبرماً، ولقد ناظرت كبارهم وصغارهم أزيبهم وأمهقهم ، وكنت أصاول المجادلَ بقول واحد لا ثان ولا زائد أن يرينا الباطل الذي نحمله على زعمه، وتحديت مقدام القوم وكان له من تصرف ما لا ينفك عن تصرف اليعسوب لقومها، فقلت له ناقشنا وتقصّ لنا المذهب الذي تطوف به كما تطوف الفراش بالأنوار حتى يكون الحق مشهداً مبرزاً يقبله الناس قبولاً تاماً يراه من كف عنه بصره من قريب ويراه الحفيثل القوي البصرة من بعيد، إذ أجاب منصرفاً ضاحكاً يبرز لمستمعيه عدم خوفه للمجادلة وهو في الحقيقة عارف خائف ضعف مذهبه الذي يدافع عنه، فجعل يطعن ويرعن، به غلط في إبرازه لطريقة السلف، فلم يكن من السلف منصرفاً عن المجادلة إن أمكنه علمه ولم يكن منهم مكابراً متعاقلا, أما مقدامهم فكان يثني على الديوبندية غاية الثناء وهم جماعة صوفية ماتريدية

وكنت قبل هدايتي متمسك بصحبتهم، أقول ولم أر من الرجال من هو أحمق ولا أبلد من هولاء الصوفية، ولهم من الكتب تظهر مخالفتهم لصريح المنقول وصريح المعقول، وقد كنت يوماً جالساً إذ تكلمني ابن عم شيخهم وقال [قد زارنا الرسول صلى الله عليه وسلم في بلدتنا وعلّمنا لغتنا] وعنى بذلك أردو وهو لغة أجدادنا سندهم وبنجابهم، وقد أخبرني من أثق به إن شيخهم لا يفرق بين شرك أكبر ولا أصغر، وهذا قول فاسد لم يقله ولا علمائهم، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول [من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك] فالفرق بينهما واضح، وأما السروري المثني عليهم الذي يمرض بكلامه حتى النمر فحجته إن منهم من صرح بعلو الله تعالى، كما صرح به شيخهم يونس جونبوري، وليس في هذا من الحجة تقوي مذهبه إذ العقيدة والمنهج متلازمان متلاصقان لا ينفصلان، وسنأتي إلى ذلك بالمزيد إن شاء الله.

قلنا والله الموفق أما دخولهم بالكلام والمنطق، فقول إن المنطق حرام برمته والقائل باستباحته ليس عنده من دليل مقوّ لرأيه، فلا يلتفت إليه ولا إلى ما يرى، إذ استبان القتام الذي يدور فيه، سنياً كان أو مبتدعاً لا يلتفت لما يرى، أما دراسته لنقضه

فهو أمر طيب، خلافا للسروري فهو دارس الأشياء هذه لاستعمالها، قلت ولقد قلت من قبل فيما ألفت في المستصفى أنهم أقرب أن يكونوا فرقة من أهل الكلام من فرقة قائمة بمبادئ نفسها، والآن فلقد بدا من الكلام صدقا، إذ الآن وقعوا في عين الفلسفة التي حذر منها السلف الصالح، وتلك مشاغبهم يجعلون لها طرقاً مستدلة لها، وإنّ استدلالاتهم لجلها أو حتى كلها منكرة فاضية الأمر، يناضلون عن المنطق ولا يتقنونه، قلنا ولقد رأينا من السرورية يستغل تعلم الإمام ابن باز المنطق لاستباحة المنطق، قلنا ولو أندب واستحسن تعليمه لكنا منكري كلامه ولا كلامه هو المرسوم بأنه كلي مقول يحمل بالصدق ضرورة؟ كلا وربي لا هو ولا غيره من علمائنا حجج في الذوات، ولا يقول بذلك إلا الخب، قلنا إن كلام العالم عند الإخوان السرورية محبي الكلام والحماقة كليّ مقول يحمل بالصدق مفيد اليقين، وكلام المجتبى عليه السلام وأتم الصلوات عندهم كلي مقول يحمل بالظن مفيد الظن، هذا مذهبهم وهذا دينهم، وهم بمعزلي التفهم والتعقل، هم والله أجهل الناس لم يرَ لبلادتهم مما يماثلها، وهم أغرب عندي ممن يظن الثدي قدما، يدافعون عن الكلام ولا يتقنونه قاتلهم الله أنى يؤفكون.

قلت، لو رأيت سرورياً ماْ كائنا من كان، من أهل بيتي لم ألتق من المنون المستمرة كان أو عدواً من الطفولة كان، لأحب إلى عذاب عينيّ إذ حصلتا على صورته، والله لأحب إلى أن أصطلي بالثلج مصطلياً من أرى لوجه السروري، لا يتقنون شيءً من العلوم، لا يتقنون لا اللغة ولا الصرف ولا الحديث ولا التفسير ولا الفقه، فاللاشيء عندهم أمر قد استفاضت شهرته.

قلنا وهذا الكتاب جعلناه رداً على السرورية ، الذين ينتسبون انحرافهم للسلفية، ومن أقوالهم في الكلام وهو كلام مشهورتقول به سرورية بريطانيا بأسرها: أن الله قد يموت عقلاً، فإنهم يفرقون بين جهات الأحكام، بين الإلهيات والمنطق الذي هو عندهم مبدأ العقل فيقولون إن وجود الله بالنسبة إلى الإلهيات واجب بالوجود وأما بالمنطق الذي هو مبدأ العقل فإن الله ممكن الوجود، فمن نفى وجوده لم يقع في التخلف، قلنا ولقد رأينا منهم انحرافات في غير ما موضع، وأقول كما قال الشيخ السيوطي رحمه الله تعالى في كتابه صون المنطق: "يناضلون عن المنطق ولا يتقنونه"، والعجب إني قلت لأحد المجانين من هولاء التيميين المنحرفين عن

صراط الله المستقيم، أتقدر تقول إن الله قد يموت؟ إذ أجاب: "أما أنا فإني أقول بأن الله سبحانه وتعالى واجب بالوجود عقلاً وفي الإلهيات". قلنا إنهم أعظم الناس اختلافًا وتناقضًا، بل ليس في بني آدم طائفة أكثر اختلافًا منهم، وهذا دليل كاف بنفسه أنهم هم المتكلمون الفلاسفة المتفلسفة الذين حذر منهم السلف الصالح، قلنا والله الموفق إن أول ما ينبغي أن يعلم ويقرر أن وجود الله سبحانه واجب من كل الجهات، وهو الحي الذي لا يموت، لا في جهة من جهات العقل يكون ممكنا أو معدوما ولا في طور من أطوار الإلهيات يكون ممكنا أو مستحيل الوجود غير قابل الوجوب والإمكان، فوجود الله سبحانه أمر معلوم بالضرورة، سابق على النظر، مدرك بالفطرة، لا متوقف على أن يبرهن له؛ بل هو علم فطري تقدم بديهي، لا يفتقر إلى قياس ولا إلى لازم القياس، وهو الاستدلال كائنا ما كان، قلنا قول من يقول: "(إن الله يمكن من جهة العقل أن يموت، ولكن من جهة الميتافيزيقا لا يمكن أن يموت)"، فهو من أكفر الكفر، كفر بواح، لا يقوله إلا المنتن، وهو من حيث العقل تناقض صراح، إذ هو بهذا يلتزم أن وجود الله ليس معلوما بالفطرة علما ضروريا، بل جعله أمرا نظريا مكتسبا، وهذا قلب للحقائق ومصادمة للفطرة،

قلنا إن تمييزكم بين الإمكان من جهة العقل والإمكان من جهة الإلهيات لتمييز باطل، فإنكم في قولكم الأول: "(إن الله ممكن له أن يموت عقلا)" ، لم تعرفوا الموضوع تعريفا صحيحا، وموضوع مقدمتيكم هو الله، فإن من أخص صفاته وألزم لوازمه أنه الحي القيوم الذي لا تأخذه سنة ولا نوم، وأنه الذي لا يجوز عليه الفناء ولا العدم، فلو جاز عليه العدم لكان قابل التخلف وهذا محال، قلنا إن النوم هو أخو الموت فبذلك لزمكم وصف إله يسبقه النوم والموت ولو كان بالإمكان من جهة العقل، وهذا ليس هو الله سبحانه وتعالى فإنه لا يموت أبدا ولا يسبقه النوم أبدا، فيكون بذلك تعريفكم لله في المقدمة الأولى تعريفاً باطلا برمته، فإذا سلبتم أنه لا يموت لم تتكلموا في الله أصلا، بل في شيء موهوم لا حقيقة له، فهو إلحاد في أسمائه، ومثال ذلك قول القائل: "(المربع الدائري)"، فإن هذا لا يمكن تصوره إلا إذا لم يستحق تعريفه تعريفه الحق غير الذي يخلو عن معناه الحق، وإنما يسبق إلى الوهم إذا أهمل المعرف تعريفه، فحينئذ إذا لم يكنا قد عُرّفا بتعريفهما الحق، لجاز على فلسفيتكم أن يقال: "(المربع الدائري ممكن عقلاً، ومستحيل ميتافيزيقا)"، وهذا باطل، بل إذا حقق تعريفهما ظهر أنه مستحيل في العقل والإلهيات، لأنه جمع بين النقيضين، والجمع

بين النقيضين لا يمكن اجتماعهما، وكذلك قولكم: "(إن الله يمكن أن يموت)"، إنما يتخيل إمكانه إذا أهمل تعريف {الله}، فإذا عُرّف على حقيقته ظهر أنه تناقض محض، بل هو أفسد من قول القائل بالمربع الدائري، وحقيقة الأمر أنكم في القضية الأولى استعملتم لفظ الله سبحانه وتعالى مجردا من صفاته الواجبة اللازمة، فجعلتموه لفظا عاريا عن معناه، وأما في القضية الثانية فاستعملتموه على وجهه الصحيح، مقترنا بصفاته، فصرتم بذلك تتكلمون في شيئين مختلفين لا في شيء واحد، إذ القضية الأولى في إله موهوم منزوع الصفات، والثانية في الإله الحق الذي له صفات الكمال، فبان أنكم لم تفرقوا بين الإمكانين كما زعمتم وما زلتم تزعمون، بل فرقتم بين موضوعين بتفاوت معنيهما، وهذا تناقض ظاهر، وبالجملة فمثل هذه المقالة الكفرية لا تستحق الرد ولا طول الكلام، إذ بطلانها مركوز في ذاتها، وهي ساقطة بنفسها، وصاحبها ساقط معها، غير أني أذكر هذا البيان ليكون حجة على من يظن أن لهذه الأقوال صدقاً، وليتبين أنها جهل بالدين وفساد في الفلسفة معا، فهولاء هم أهل الكلام، هم الفلاسفة الذين حذرنا عنهم السلف الأوائل رحمهم الله تعالى، يستحسنون الفلسفة وصحبتها قبحهم الله ولا يتقنونه إتقاناً.

باب نقض المنطق

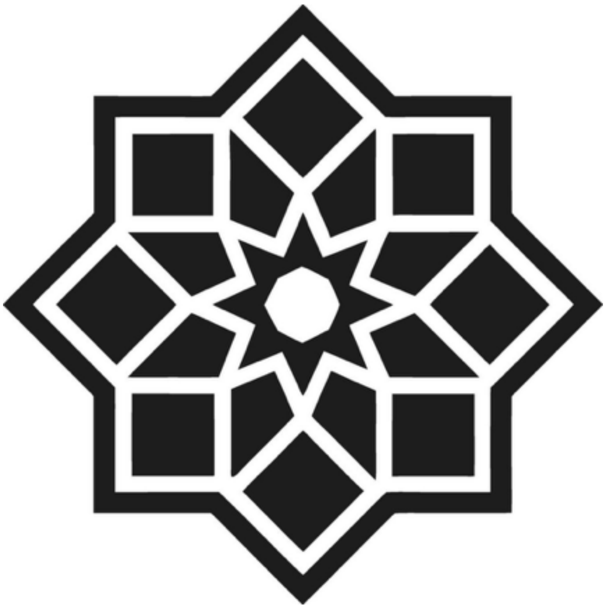
الوجه الأول: المهملة التي لم يذكر اللفظ الدال على كمية أفرادها وبيان خواء وضعها:

قلنا إن القضية المهملة، وهي التي كمية أفرادها لم تذكر، لا محلّ لها استعمالاً ولا بل صدقاً، وإنما وضعت المناطقة لها وضعاً تعسفين، إذ الاسم المدخول عليه حرفا التعريف وأقصد بذلك أل كقولنا: (الإنسان) في المهملة (الإنسان كاتب) لانصرف السمع إلى العموم ضرورة، وارتسم في الذهن صورة الكليّ، الذي هو ما لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه، فَمن تَلقاها لا يَظنها إلا كلية على سائر الجِنس، والجنس فهو المرسوم بأنه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق، ولا يخطُر بباله تخصيصها، إلا أن تُجرّد المهملة عن جنسها لتُراد على طائفةٍ مخصوصةٍ أو شخصٍ مُعيَّن، وحينئذ يَسقط ما بُني له اسمُها ووضعها، ويَضيعُ الغَرَضُ الذي من أجله وُضِعت. فهي كالسِّراجِ في وضَح النهار: لا يَزيد السائر إلا حَيرة، ولا المُبصِر إلا عَناء، قلنا فإذا قيل إن إنكارنا لإنكار لغوي، فقد خَصَم القائل بذلك من مكانة اللغة فيما يُزعم أنه مبنيّ على مبادئ العقل، واستلزم بالضرورة القول بأن اللغة لا شأن لها في العقل لا بمبدأها ولا ربما باستعمالها، وأنها ليست قائمة على مبادئ

العقل، قلنا إن اللغة علماً علمها الله آدم وحينئذ يكون بحسب ما زعموا أن الله لم يتصرَّف وفق ما يسمّونه بمبادئ العقل، ولم يقدِم على أي فعل يُنسجم مع مبادئ العقل، فتنتفي بذلك حكمته التي ثبتت بالضرورة، فعلمنا بذلك خطر من يساوي تعليم اللغة بتعليم المنطق كما تقوله السرورية، فهو أبداً يتواضع لتلك الرعونة التي هو ناطقها، وعلمنا بعدُ خطر السرورية والأشاعرة وغيرهم من المبتدعة بجبهم منطق أرسطو الذي وضع المهملة وضعا خواءً.

قلنا ولذا قال الأبهري عن المهملة: "(وهي في قوة الجزئية)"، وذلك لأن المناطقة لا يتعاملون إلا بيقينيات، والعجب إن قول الأبهري هذا منفي التقسيم كله فإن مراده بذلك أنا لو قلنا : (الإنسان كاتب) فمدلوله عنده أنا قد حصلنا باليقين أن بعض الإنسان بكاتب فيفيد أن بعض الإنسان مندرجي القضية المهملة يقيناً، وأما الإنسان بمدلول كلي فليس يقيناً بل فإنما يفيد الظن إذ لم نحصل باليقين أن كل الإنسان بكاتب، والمضحك من قوله أنه لقد أثبت للمهملة سوراً وهذا عين المحال، قابل التخلف، إذ المهملة المجهولة كمية أفرادها، قلنا فلا بد أن تكن كمية أفراد الشيء إما أن ذكرت أو ألا ذكرت، وبذلك لقد أنفى تقسيم المهملة قضية

وأطلقها مسورة إذ أثبت للمهملة أنها يقينا تفيد جزئيات الموضوع وهذا معنى قوله "(وهي في قوة الجزئية)"، فإن المسورة هي ما ذكرت فيها كمية أفرادها جزئية كانت أو كليّة، بخلاف المهملة التي لم تذكر فيها كمية أفرادها، قلنا فإذ عرفنا يقينا بجزئية المهملة لا شأن لوضعها إلا من جهالتنا كليتها وبذلك يصبح خواء وضعها معلوم بالضرورة.



الوجه الثاني: بيان صحة كلام شيخ الإسلام ورد إنكار أبي زكريا الأنصاري عليه:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " قولهم إن التصور الذي ليس ببديهي لا ينال إلا بالحد باطل، لأن الحد هو قول الحاد، فإن الحد هنا هو القول الدال على ماهية المحدود، فالمعرفة بالحد لا تكون إلا بعد الحد، فإن الحاد الذي ذكر الحد إن كان عرف المحدود بغير حد بطل قولهم "لا يعرف إلا بالحد"، وإن كان عرفه بحد آخر فالقول فيه كالقول في الأول، فإن كان هذا الحاد عرفه بعد الحد الأول لزم الدور، وإن كان بآخر لزم التسلسل".

صفحة ٣٠٦

من كتاب

نقض المنطق

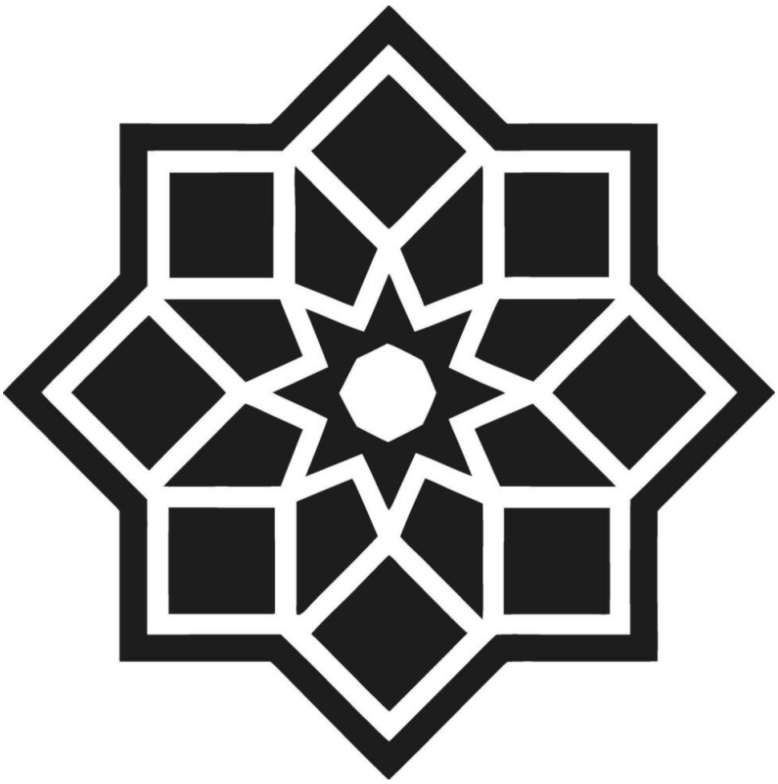
قلنا: الحد هو القول المعرف لماهية الشيء وقد يسمى القول الشارح، وتختلف مواده عند المناطقة، كل من المواد رسماً كان أو حداً إما أن يكون تاماً أو ناقصاً، فإن كان متركباً من جنس الشيء

وفصله القريبين فحد تام، وإن كان متركباً من جنس الشيء البعيد وفصله القريب فحد ناقص، وإن كان متركباً من جنس الشيء القريب وخواصه اللازمة فرسم تام، قلت إن اللازم هو ما يمتنع انفكاكه عن الماهية، وأما الخاصة فهي العرض الخاص المختص بحقيقة واحدة لا ثانية ولا زائدة كالكتابة بالنسبة إلى الإنسان، وإن كان متركباً من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة فرسم ناقص، قلنا ثم إنّـا لقد اعترضنا على كلام للأشعري أبي زكريا الأنصاري في شرحه متن الإيساغوجي حيث قال: "(قيل: "لا يمكن تعريف الحد، لئلا يلزم التسلسل"، وأجيب بمنع لزومه، لأن حد الحد نفس الحد، كما أن وجود الوجود هو نفس الوجود، بمعنى أن حد الحد من حيث إنه حد مندرج في الحد وإن امتاز عنه بإضافته عنه)".

قلنا والله الموفق، ولا ريب إنك لمخطئ، ولقد انتدبت للمغالطات لبوساً لبسته، فقولك "لأن حد الحد نفس الحد"، فلقد ركبت به من الدور الباطل، مصادرة على المطلوب ولم تقدم لكلامك من أي برهان، ولا بل من الأوليات ولا المجربات ولا الحدسيات ولا المتواترات ولا المشاهدات، بل ولا قياس اقتراني الذي اقترنت

حدوده ولا استثنائي ما، ثم قسته بالوجود حيث قلت "كما أن وجود الوجود نفس الوجود"، فقولك هذا إدخال شيء في غير مقولته، بمعنى إدخال الحد في مقولة الجنس، وهذا محال، وهي هي مغالطة بالتصنيف خلطت تصنيفهما من سلوان بدا، فإن الوجود جنس عال على رأي وجنس قائم بنفسه، قلنا أما إذا أخذ بمنع جنسيته قلنا إن الوجود من الأوليات التي تدركها العقول بخلاف الحد والرسم عندكم وهذا يكفي دحضاً، قلنا والحد ليس له من جنس، بل هو القول الشارح متركب من جنس ونوع فصل، فاعتراضك لكلام شيخ الإسلام ابن تيمية لا يفيد ولا الظن.

"لأن حد الحد نفس الحد".	وهذا هو الدور الباطل
"كما أن وجود الوجود نفس الوجود".	وهذا إدخال شيء في غير مقولته، بمعنى إدخال الحد في مقولة الجنس وهذا محال



الوجه الثالث: القضية المعدولة وبيان خواء وضعها:

قلنا: وأمّا ما يسمّونه بالمحصلة والمعدولة، خاصة مما ذكر عن القضية السالبة المعدولة وهي التي غير وجودية، أي التي حكم فيها بوجود شيء لوجود آخر ، فذلك اللغو ولا ثمرة له؛ لأنّه راجع أبداً إلى الإيجاب بعينه. فإذا قالوا: "(ليس الإنسان بغير كاتب)" فالمعنى عينه "الإنسان كاتب"، ولا يَنتج من هذا باب زائد، وكذلك إذا كرروا النفي مرّتين، فقد أثبتوا الإيجاب، إذ النفي مع النفي هو عين الإيجاب، ولا مزيد فيه، فإفراد هذا الضرب من الأقوال إنما هو تكلّف وزيادة لا حاجة إليها.

وقد تأملنا هذا حتى وقفنا على أنّ كل نفيٍ لصفةٍ وجودية إنما هو عين إثبات نقيضها، ولا فرق، وإن شئتَ فصِل المثال: إذا قلنا "¬ ب أو ¬ أ"، أو وقفنا بـ "¬ ب"، فينتج في جميع أحواله لا يخرج عن وجه واحد، وهو الإرجاع إلى الإيجاب. فإذاً لا وجه للقول بأنّ لهذه القضية السالبة المعدولة منزلة أخرى، إذ الحكم يرجع إلى عين حكم الموجبة المحصلة، فبدأنا بالسالبة المعدولة المحمول وأنتجنا جواباً نفس جواب الموجبة المحصلة المحمول، والآن

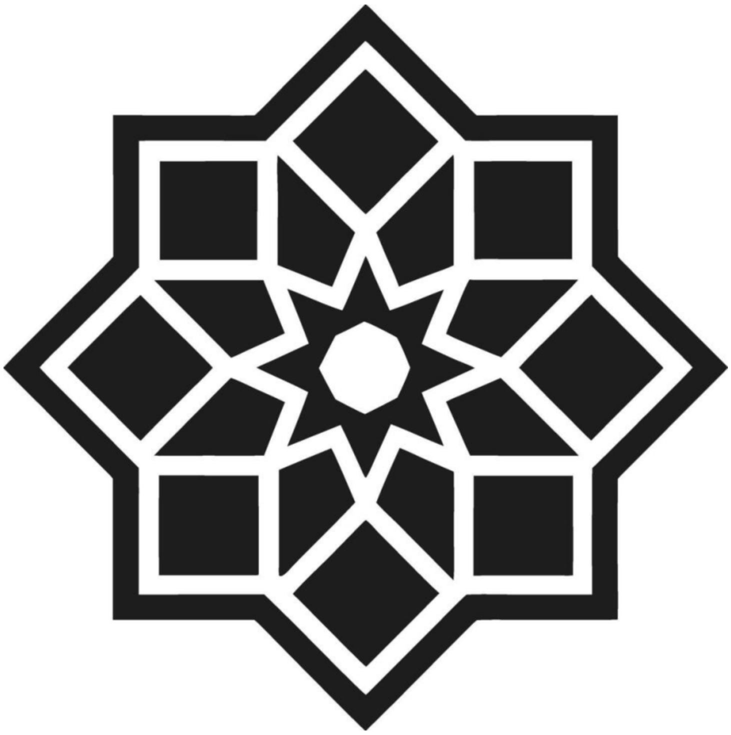
نرسم لكلامنا حتى يفهم، فعندنا قضية سالبة، قلت إن الغرض في المعدولة المحمول فقط؛

ب ¬ و أ ¬ هاتان قضيتان وتحتهما جدول الكذب والصدق:

ب ¬ و أ ¬		ب ¬	أ ¬
الصدق	والصدق	الكذب	الكذب
الكذب	والصدق	الصدق	الكذب
الصدق	والكذب	الكذب	الصدق
الكذب	والكذب	الصدق	الصدق

قلنا: إذا وقعت العاطفة المُنفية ¬ على قضية، تنقلب حالها؛ فإن كانت صادقة صارت كاذبة، وإن كانت كاذبة صارت صادقة. وهذا معنى قول مناطقة بلدتنا: النفي يقلب قيمة الصدق والكذب. فإن قُدِّم نفيان متواليان ¬ ¬ على قضية واحدة، كان الثاني نافيًا للأول، فيعود الحكم إلى أصله، ولهذا قيل: نفي النفي إثبات.

قلنا والأبهري نفسه في متنه تراه أحيانا ينفي النفي إثباتاً إذ قال: "(ثم اللفظ إما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه)". أي لا يتجزأ، وأعقبه بالمؤلف حيث قال: "(وإما مؤلّف وهو الذي لا يكون كذلك)". أي لا لا يكون المراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه، فيصير المعنى؛ هو الذي يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه، وهذا هو نفي النفي الذي ثبت بحكمه الإيجاب الذي هو إثبات النسبة الحكمية، فثبت بهذا كله كلامنا.



الوجه الرابع: جهلهم بما بني عليها أقيستهم.

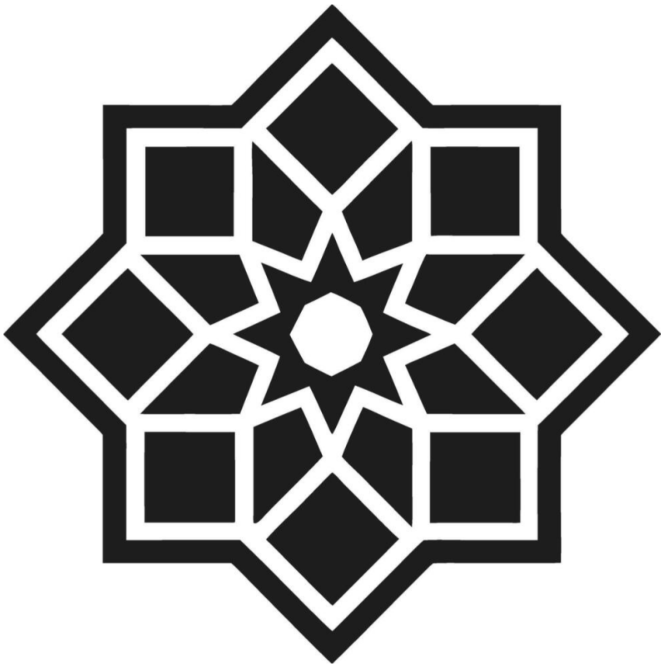
قلنا: ومن العجب أن ينظر امرؤ أزيباً كان أم أمهقاً، في قياس استثنائي أو اقتراني ما، ثم لا يشعر أنه في أكثر أحواله قائم على أصول ليست من جملة البرهان ولا من عداد الاستنتاج بل مبنية على ما يفيد عندهم الظن من دليل علي أو تقليد أو تمثيل قياسي.

وهذا
غلط بين إذ ليس
في العقل قياس ينشأ من الفراغ،
بل لا بد له من مادة مقدماتها، مأخوذة من
غيره، وكيف التقليد والتمثيل والدليل
العلي قد تفدن الظن وهو ما
يبنى عليه الإقتراني
والإستثنائي في
جل أحوالها؟

فكيف يكون بل الشكل الأول من الأشكال الأربعة التي محمولها الأوسط في الصغرى وموضوعها الأوسط في الكبرى صحيحة إذا كانت في جل أحواله مبنية على ما يفيد الظن؟ وهؤلاء الذين يعظمون المناطقة من أبلد أهل الأرض كما أن الأشاعرة الجهلة من أعجب رجال الأرض حماقةً بعد جماعة سيد قطب من القطبية والإخوان والسرورية، فيا ترى، الجرجاني نفسه يصف أتباعه بالجبر إذ قال الجبرية صنفان متوسطة تثبت للعبد كسباً وآخر لا تثبت وهم الجهمية وهذا نص

قوله قرأته على بعض من كتاب التعريفات،

وهذا جملة قولنا في الباب.



الوجه الخامس: بيان صحة كلام شيخ الإسلام في نقض المنطق ورد بلادة السروري في إنكاره

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "الخامس: أن الحدود إنما هي أقوال كلّية، كقولنا: حيوان ناطق، ولفظ يدلّ على معنى، ونحو ذلك، فتصور معناها لا يمنع من وقوع الشركة فيها، وإن كانت الشركة ممتنعة لسبب آخر فهي إذاً لا تدل على حقيقة معينة بخصوصها، وإنما تدل على معنى كلي، والمعاني الكلية وجودها في الذهن لا في الخارج، فما في الخارج فلا يتعين ويعرف مجرد الحد، وما في الذهن ليس هو حقائق الأشياء، فالحد ليس لا يفيد تصور حقيقة أصلا".

وهذا كلامه رحمه الله تعالى، صفحة ٣١٠ من كتاب نقض المنطق، قلنا إن المضحك أني أخذت حجة شيخ الإسلام ابن تيميّة هذه ووصغتها في صورة سؤال أظهرت فيه الثغرة التي نبه إليها شيخ الإسلام رحمه الله، ثم ألقيت بها متكلّماً سروريا ناقص الذهن وكان ابن عمه وقومه يثنون على عادل الحمدان الوضر الحدادي، فألقيته بها امتحانا له فقلت له "(هل الحدود أقوال كلية؟ فإن كانت كذلك أفلا يلزم من هذا أنّها لا تفيد تصور شيء أصلا؟)". إذ أجاب: "(هذا السؤال هذيان فإنّ التعريفات ليست مستغرقة)"، قلت معنى المستغرقة هنا على نفس معنى مناطقة الغرب بوصفهم الحد تعريف مستغرق بخلاف الرسم فهو تعريف رسمي، قلت وإذا تبين هذا عرف أن مقصد هذا السروري الوضر أن التعريفات لا علاقة لها بالحدود. فقلت له: "(هذا جوابك وهو جواب لا يمسّ سؤالي من قريب ولا بعيد، ثم إن دعواك لباطلة إذ التعريف قد يكون حدّا وقد يكون رسما)". فجعل يطعن ويرعن، قلت هو أبداً يتواضع لتلك الرعونة التي هو ناطقها، وأما الحد والرسم فهما من أبين ما يدرسه المبتدئون بالمنطق، وأمّا هذا المسكين الذي لا يدري ما يخرج عن ذهنه فكان يزعم ولايزال يزعم ببراعته في المنطق، قلت أبرع فيه

وهو يعجز عن فهم الحدّ، ويتجاسر على ابن تيميّة رحمه الله بالطعن وأنّ كلامه هذيان، فأي براعة هذه؟ قلنا: فلو قيل إن معنى قوله: "(إن التعريفات ليست مستغرقة)"، هو أن ليس كل تعريف يكون حدًّا، بل قد يكون رسمًا، قلنا: هذا الجواب تحصيل حاصل، لا يلزم من قوله شيء، فلا يترتب عليه قول آخر، فاعتراضه على كلام شيخ الإسلام ما زال محتاجا إلى إقامة البرهان، ولم يقم له حجة ولا أقام عليه دليلا فهو أبداً يتواضع لتلك الرعونة التي هو ناطقها.

وهذا الراعن الراطن فهو الذي قال بأن الله قد يموت عقلا، يفرقون بين الإلهيات والمنطق ولا يعوون إن تفريقهم لعابث، فهم متكلمون متفلسفة جهلة قبحهم الله وطردهم من أرضه وليسوا من أهل السنة في شيء.

قلنا وبالله التوفيق، إنّ السلف الصالح كانوا يحذرون من الكلام، كانوا يحذرون من الكلام والفلسفة وأهلها أشد التحذير، وقد سمعنا من نظار السرورية الجهلة قولهم: "ألم يدرس له ابن تيمية؟" فجوابنا هو: درسه لنقضه، وقد نُقل عن ابن الصلاح رحمه

الله أنه أفتى بتحريم دراسته، نقل عنه ذلك السيوطي في كتابه صون المنطق وهو مطبوع، ويا عجباً لما قال السيوطي بعد نقله كلام ابن الصلاح، قال رحمه الله: "والعجب أنهم يناضلون عن المنطق ولا يتقنونه". فأنّى لكم ملاصقة أحمدنا ابن تيمية في علمه وزهده، وأنّى تُدانون؟! أنتم يا كذبة، تُلازمون المنطق ليلاً ونهاراً، وتُجادلون عنه أشدّ المجادلة، وتُناظرون أهل الكلام نُصرةً له لا عليه؛ وأما ابن تيمية رحمه الله فقد نقضه من أُسّه، وكشف عواره، وردّه بالحجّة والبرهان، فبئس ما تصنَعون إذ تترّسون باسمه، وتستترون بذكراه، وأنتم على خلاف سبيله، تروّجون ما قد هدمه، ولا تتقنونه وتُحيون ما قد أماته، أفبعد هذا يُحتجّ به وهو منكم براء؟ ونحن بإذن المنان نتقضى لهولاء الأنذال مشاغبهم تلك التي هم بها يهتمون، والذي نفسي بيده لا يرتكب إنسان هذا العلم إلا يصير مكفوفا التعقل والبصر، ترى البليد المهرول لكلام أرسطو وأهله يظنهم عقلاء فيقعد ويجعل يكتب ما يسمع حتى ينم ويصبحَ كافراً زنديقاً يدور بين قتام وقتام لا يعي ما يقول، وأنا يا قومي، والله درست هذا العلم ولم أستفد منه ولا فائدة ولا نزر فائدة، قلنا: لقد احتمى العقلاء القرآن دليلاً، أمّا المبتدعة من السرورية أتباع البراك والعلوان وغيرهما الذين سلب عنهم التعقل،

فلقد احتموا المنطق حجة داعي السنة وتمسكها وداعي التمسك بالسلف الصالح وهم لا يتمسكون بشيء إلا الشهوة والفجور، قلنا: محك هذا العلم زندقة ومحك المسير عليه غالباً متردداً لا يعي ما يفكر، ولذا ترى من السلف من قال من طلب العلم بالكلام تزندق، فوا كلاماه، ولعمري لو انتدب جاهل جوازه فهو جاهل بليد لا يدري القتام الذي يدور فيه، مسببُ الضلال وجاهل كذاب، والله أنا أنصح قارئ الديوان بعدي، لو كنت غير مهتم بالآخرة فافعل بتعليمه ولترى المصير، لترى الجهنم تحفك. والمضحك من هذا كله، أنك لو سألت هولاء المدعين بمعرفة المنطق عن المحصلة والمعدولة والمسورة والمخصوصة، وسألتهم عن مربع التقابل الذي وضع الأبهري مواده في باب التناقض من متنه، والله لن يستطيعوا الخوض في المواد ولا نزر خوض، وذلك أنهم مهروا الكذب والتلبيس، وكل ذلك مسيبَّب من حبهم الرياسة والسمعة والرياء، فتجد منهم يجادل على الكلام ولم يدرس الشمسية ولا نظر نظرة فيها، كذاب جاهل يبرز نفسه عاقلاً وهو في الحقيقة متعاقل لا يقدر التمييز بين مانعة الجمع ولا مانعة الخلو بل ولا التحقيقية التي هي المانعة للجمع والخلو معاً، وكم من مرة نصحت خليلنا بأن السرورية بأسرها تسلي ببلادتهم الكثالى

وتطرد أحزان شخص كائنا من كان إذا نظر لهم، فهم والله ثم والله مضحكون، جملة كذبة قبحهم الله، ثم وأرى من السرورية من يثبت لله أعراضاً وكل هذا بدعة وكله مذموم عند السلف ولقد أشار إلى ذلك شيخ الإسلام أحمد بن تيمية في بيان تلبيس الجهمية حيث قال: "أن لا يقولوا صفاته أعراض ولا يقولوا ليست أعراضا، كما لا يقولون إنه جسم ولا أنه ليس بجسم لأن ذلك كله بدعة مذموم عند سلف الأمة وأئمتها".

باب تفريقهم بين المنهج والعقيدة

وهذا باب فيه لنتقصى لهولاء الأنذال أنهم بمقالتهم لقد هفوا هفوة عظيمة، وهي تفريقهم العابث بين العقيدة والمنهج هنا نبين حماقة القوم، استدلالا لقولنا إن الرعونة التي هم لها ينطقون لقد عمت بهم وعمت، ولنحتج بما قالوه من النقص والعيب، إذ فرّقوا بين العقيدة والمنهج، وخالفوا بذلك جل من تأدم وتأنس ما عدا المجنون منهم في هذه المسألة بعينها، بل تناقضوا مع أنفسهم, فلو كان التفريق بين الأمرين صحيحًا، لوجب عليهم أولًا تعريف المنهج تعريفًا دقيقًا، ثانياً فلقد تواتر عند الناس، أنَّ مطلبًا من المطالب، كائنًا ما كان، لا يُوصَل إليه إلا بمنهجٍ مُحكَمٍ مُضبط، وأنَّ مريدَ الحساب وعلومه يلزمه أوّلًا أن يضعَ لنفسه نهجًا يضبطه، وهذا مما تواطئ الناس عليه مجمعين، ولا ينكر ذلك إلا من أزري عنه حسه.

وقد تناقضوا أنفسهم إذ لا يُتصوَّر الحكم على الشيء ما لم يُحَدّ وإلا فقد يأتي من الناس من لا علم له ولا استقامة استقرت، فيُطلق القول بمفهوم يفسده بحماقته، فيَحسب أن المبتدع إذا وافق في أصل الاعتقاد فله أن يخالف في المنهج، وهذا هو الواقع فيمن

تسرر، فيقع في التمييع والتلبيس, ثم يأتي من بعده من يحاول ترقيع التناقض، فيُقيد ذلك الإطلاق، ويُخرجه عن ظاهره، فيجمع بذلك بين التناقض والاضطراب يصير حدادياً وضراً, ولا ريب أن هذا التفريق المفرط بين العقيدة والمنهج يؤدي إلى تشتت الأمة وقلقها، ويضعف لُحمة الصف بين أفرادها، ويصبح مجالًا خصبًا للفرق والبدع التي تتخذ من منهج مبتور عن عقيدة صحيحة ذريعة للنزاع والاختلاف, وقد بيّن أهل العلم رحمهم الله أن المنهج ليس إلا الطريق الذي يترجم العقيدة إلى فعل وسلوك، فلا تُصح عقيدة بدون منهج يضبطها ويحفظها، ولا يُنال المنهج الصحيح إلا بالتمسك بالعقيدة السليمة بفهم سلف هذه الأمة الصدر الأول، كما أن العقيدة لا تنال إلا بالمنهج السليم الصحيح، والعلم فهو معرفة الله ومعرفة نبيه ومعرفة دين الإسلام بالأدلة، وهؤلاء السرورية ليس عندهم من دليل واحد يقوي رأيهم ولذا يلجأون إلى تأصيل قواعد يقعّدون لها وهي في جواهرها باطلة كاذبة وان سئلوا عما هم ملفقوها من البواطل تراهم عاجزي الرد من أداء البرهان وهذا برهان كاف في نفسه دال على الخرق الذي هم يحملون،

ولهذا من التباين والسفه الذان يريا من أصحاب هذا النهج قولهم ثمة تفريق حاصل بين المنهج والمعتقد، نقول إن هذا كلام المجانين، يدورون به بين قتام وقتام، وقد قال الإمام شيخ الإسلام ربيع بن هادي المدخلي لما سئل ما الفرق بينهما فأجاب رحمه الله: "قضية التفريق بين العقيدة والمنهج جاءت في هذا العصر, الناس لم يكونوا يفرقون بين العقيدة والمنهج ولكن جاءت الفتن فاضطر بعض أهل السنة إلى التفريق بين العقيدة والمنهج، لكن الشيخ ابن باز لا يفرق بين العقيدة والمنهج فيقول كلها واحد وأنا اضطررت إلى أن أقول: العقيدة أوسع

من المنهج لأن العقيدة تدخل في المنهج منهج أهل السنة في الاعتقاد في الأسماء والصفات كما جاء في الكتاب والسنة منهج أهل السنة كذا ومنهج أهل السنة في الاستدلال كذا، منهج أهل السنة في الأخبار كذا، هذا هو منهجهم كيف يستدلون، هذا من المنهج, كيف يتلقون الأخبار هذا من المنهج". انتهى كلامه ولقد رأيت لبعض أصحابنا من يقول إن المنهج هو سراج العقيدة، وقد استدلّ السرورية بهذا القول، وهذا لا حجة لهم فيه، وليس مرام القائلين متواطئ لمرام السرورية النوكى الذين ادلهمّت

عقولهم عن التمييز بين تعريف أهل السنة للمنهج وتعريف الشياطين له.

ولهذا ترى منهم [أعني السرورية] من يثق بكل من يهب بمنهج أهل السنة في إثبات الصفات، ظانين بأن المنهج لا يعم ما فوق الأسماء والصفات، فرعنوا المعهود، وإذ بين ذلك يبرز لك غرض علمائنا ممن عاصرنا من قولهم بأن المنهج أعم من العقيدة لاضطرارهم لذاك القول ولا قالوه عبثاً، وإلا فالناس لم يكونوا يفرّقون بين المنهج والعقيدة فلم يكن منهم ناقص الذهن، بل استقروا على السنة والفطرة.

وهذا هو جملة قولنا في هذا الباب.

باب مجالسة المبتدع

ومن ثم قلنا إن مجالسة المبتدع قد تكون من الاضطرار أو الإختيار، قلنا لقد قيل للأوزاعي [إن رجلاً يقول: أنا أجالس أهل السنة وأجالس أهل البدع؛ فقال الأوزاعي: هذا رجل يريد أن يساوي بين الحق والباطل]. قال الله تعالى: (وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ) [هود: ١١٣] وهناك عدد من النصوص النبوية تتضمن التحذير من مجالسة أهل البدع: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المرء مع من أحب». أخرجه البخاري ، ومسلم حديث. وقال صلى الله عليه وسلم: «المرء على دين خليله». أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي. وقال صلى الله عليه وسلم: «الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف».

أخرجه البخاري ومسلم. وقال صلى الله عليه وسلم: "مثل الجليس الصالح والجليس السوء، كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك: إما أن يحذيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحا طيبة، ونافخ الكير: إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد ريحا خبيثة".متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه ومسلم في صحيحه

قال شيخ الإسلام ربيع بن هادي المدخلي رحمه الله تعالى: "قال الإمام البغوي في "شرح السنة" (١/٢٢٧) خلال تعليقه على قصة كعب بن مالك ومرارة بن الربيع وهلال بن أمية رضي الله عنهم: "وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم، وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل البدعة، ومهاجرتهم".

قال شيخ الإسلام ربيع بن هادي المدخلي رحمه الله تعالى: "ذكر أبو حاتم ابن حبان رحمه الله تحت باب (ذكر الحث على صحبة الأخيار والزجر عَن عشرة الأشرار) عند حديث (مثل الجليس الصالح والجليس السوء...) ثم قال: (العاقل يلزم صحبة الأخيار ويفارق صحبة الأشرار لأن مودة الأخيار سريع اتصالها بطيء انقطاعها ومودة الأشرار سريع انقطاعها بطيء اتصالها وصحبة الأشرار تورث سوء الظن بالأخيار ومن خادن الأشرار لم يسلم من الدخول في جملتهم.

فالواجب على العاقل أن يجتنب أهل الريب لئلا يكون مريبا فكما أن صحبة الأخيار تورث الخير كذلك صحبة الأشرار تورث الشر)

وقال: (العاقل لا يدنس عرضه ولا يعود نفسه أسباب الشر

بلزوم صحبة الأشرار ولا يغضي عَن صيانة عرضه ورياضة نفسه بصحبة الأخيار على أن الناس عند الخبرة يتبين منهم أشياء ضد الظاهر منها)

وقال أيضاً: (العاقل لا يصاحب الأشرار لأن صحبة صاحب السوء قطعة من النار تعقب الضغائن لا يستقيم وده ولا يفي بعهده وإن من سعادة المرء خصالا أربعا أن تكون زوجته موافقة وولده أبرارا وإخوانه صالحين وأن يكون رزقه في بلده وكل جليس لا يستفيد المرء منه خيرا تكون مجالسة الكلب خيرا من عشرته ومن يصحب صاحب السوء لا يسلم كما أن من يدخل مداخل السوء يتهم).اهـ من روضة العقلاء(ص:٩٩-١٠٣).

ثانيًا: ذَكَرَ الإمام الحافظ أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن بطة المتوفى (٣٨٧هـ) في كتابه "الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة" في "باب التحذير من صحبة قوم يمرضون القلوب ويفسدون الإيمان" نصوصاً كثيرة جدا من رقم (٣٥٩) إلى (٥٢٤)، اخترتُ منها النصوص الآتية:

قال رحمه الله:

٣٦٩– "حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ , قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى , قَالَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ , عَنْ أَيُّوبَ , عَنْ أَبِي قِلَابَةَ , قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَحَدَّثَنَا أَبُو يَزِيدَ الْخَرَّازُ, قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ, عَنْ أَيُّوبَ, عَنْ أَبِي قِلَابَةَ, قَالَ: لَا تُجَالِسُوا أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ , فَإِنِّي لَا آمَنُ أَنْ يَغْمِسُوكُمْ فِي ضَلَالَتِهِمْ , أَوْ يَلْبِسُوا عَلَيْكُمْ بَعْضَ مَا تَعْرِفُونَ".

وقال رحمه الله:

٣٧١- " حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْبُسْرِيِّ التَّمِيمِيُّ بْنُ أَبِي حَازِمٍ الْكُوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غِيَاثٍ , قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ , قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ , عَنْ عَمْرِو ابْنِ قَيْسٍ , قَالَ: كَانَ يُقَالُ: لَا تُجَالِسْ صَاحِبَ زَيْغٍ , فَيُزِيغَ قَلْبَكَ".

وقال رحمه الله:

٣٧٦- "أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ , قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو بَكْرٍ الْفِرْيَابِيُّ , قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَقِيٍّ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحِمْصِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ , عَنْ أَبِي سَلَمَةَ سُلَيْمَانَ بْنِ سُلَيْمٍ , عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ , عَنْ أَبِي صَالِحٍ , عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ , قَالَ: لَا تُجَالِسْ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ , فَإِنَّ مُجَالَسَتَهُمْ مُمْرِضَةٌ لِلْقُلُوبِ".

وقال رحمه الله:

٣٧٨- " حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ , قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ , قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ سُلَيْمٍ , عَنْ حَبِيبٍ , عَنْ أَبِي الزَّرْقَاءِ , عَنِ الْحَسَنِ , قَالَ: لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْأَهْوَاءِ , فَإِنَّ مُجَالَسَتَهُمْ مُمْرِضَةٌ لِلْقُلُوبِ".

وقال رحمه الله:

٣٩٥- " حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ , قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ , قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ , قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ , عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ الْمُلَائِيِّ , قَالَ: كَانَ يُقَالُ: لَا تُجَالِسْ صَاحِبَ زَيْغٍ فَيُزِيغُ قَلْبُكَ".

وقال رحمه الله:

٤٠٠- "حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ , قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ , قَالَ: أَخْبَرَنَا زَائِدَةُ , عَنْ هِشَامٍ , قَالَ: كَانَ الْحَسَنُ وَمُحَمَّدٌ يَقُولَانِ: لَا تُجَالِسُوا أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ , وَلَا تُجَادِلُوهُمْ , وَلَا تَسْمَعُوا مِنْهُمْ".

وقال رحمه الله:

٤٠٣- "حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدِ بْنِ حَفْصٍ الْعَطَّارُ قَالَ: أَمْلَا عَلَيْنَا يَعْقُوبُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ , قَالَ: سَمِعْتُ جَدَّتِي أَسْمَاءَ تُحَدِّثُ قَالَتْ: دَخَلَ رَجُلَانِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ مِن أَهْلِ الْأَهْوَاءِ فَقَالَا: يَا أَبَا بَكْرٍ نُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ قَالَ: لَا, قَالَا: فَنَقْرَأُ عَلَيْكَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ قَالَ: لَا , لِتَقُومَانِ عَنِّي, أَوْ لَأَقُومَنَّ".

وقال رحمه الله:

٤٠٧- " أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفِرْيَابِيُّ , قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ زِيَادُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ , قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَّامُ بْنُ

أَبِي مُطِيعٍ , أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ قَالَ لِأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ: يَا أَبَا بَكْرٍ أَسْأَلُكَ عَنْ كَلِمَةٍ، قَالَ أَيُّوبُ وَجَعَلَ يُشِيرُ بِإِصْبَعَيْهِ: وَلَا نِصْفَ كَلِمَةٍ , وَلَا نِصْفَ كَلِمَةٍ".

وقال رحمه الله:

٤٢٦- " أَخْبَرَنِي أَبُو الْقَاسِمِ عُمَرُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ , قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمَرُّوذِيُّ , قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ , قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ , يَقُولُ لَمَّا قَدِمَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ الْبَصْرَةَ: جَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى أَمْرِ الرَّبِيعِ يَعْنِي ابْنَ صُبَيْحٍ , وَقَدْرَهُ عِنْدَ النَّاسِ , سَأَلَ: أَيُّ شَيْءٍ مَذْهَبُهُ؟ قَالُوا: مَا مَذْهَبُهُ إِلَّا السُّنَّةُ قَالَ: مَنْ بِطَانَتُهُ؟ قَالُوا: أَهْلُ الْقَدَرِ قَالَ: هُوَ قَدَرِيٌّ.

قَالَ الشَّيْخُ: رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ , لَقَدْ نَطَقَ بِالْحِكْمَةِ, فَصَدَقَ, وَقَالَ بِعِلْمٍ فَوَافَقَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ, وَمَا تُوجِبُهُ الْحِكْمَةُ وَيُدْرِكُهُ الْعِيَانُ وَيَعْرِفُهُ أَهْلُ الْبَصِيرَةِ وَالْبَيَانِ, قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ}" [آل عمران: 118].

وقال رحمه الله:

٤٣٤- "حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدَّقَّاقُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَيَّاطُ , قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ يَزِيدَ الصَّائِغُ , مَرْدَوَيْهِ قَالَ: سَمِعْتُ الْفُضَيْلَ ابْنَ عِيَاضٍ, يَقُولُ: الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ, فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ, وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ, وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ سُنَّةٍ يُمَالِي صَاحِبَ بِدْعَةٍ إِلَّا مِنَ النِّفَاقِ.

قَالَ الشَّيْخُ: صَدَقَ الْفُضَيْلُ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ , فَإِنَّا نَرَى ذَلِكَ عِيَانًا".

وقال رحمه الله:

٤٣٥- "أَخْبَرَنِي أَبُو الْقَاسِمِ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَصَبَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ , قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمَرُّوذِيُّ , قَالَ: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الطُّوسِيُّ , قَالَ: حَدَّثَنَا مُبَشِّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحُبُلِيُّ, قَالَ: قِيلَ لِلْأَوْزَاعِيِّ: إِنَّ رَجُلًا يَقُولُ: أَنَا أُجَالِسُ أَهْلَ السُّنَّةِ , وَأُجَالِسُ أَهْلَ الْبِدَعِ , فَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: هَذَا رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يُسَاوِيَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ.

قَالَ الشَّيْخُ: صَدَقَ الْأَوْزَاعِيُّ , أَقُولُ: إِنَّ هَذَا رَجُلٌ لَا يَعْرِفُ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ , وَلَا الْكُفْرَ مِنَ الْإِيمَانِ , وَفِي مِثْلِ هَذَا نَزَلَ الْقُرْآنُ , وَوَرَدَتِ السُّنَّةُ عَنِ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ}" [البقرة: 14].

وقال رحمه الله:

٤٤١- "حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ , قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الْحَضْرَمِيُّ , قَالَ: حَدَّثَنَا مَسْرُوقُ بْنُ الْمَرْزُبَانِ , قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ , قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْقَاسِمِ الْأَشْعَبِيَّ , يَسْأَلُ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ , فَحَدَّثَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ , قَالَ: قَالَ مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ: لَا تُمَكِّنْ صَاحِبَ بِدْعَةٍ مِنْ سَمْعِكَ فَيَصُبَّ , فِيهَا مَا لَا تَقْدِرُ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ قَلْبِكَ".

وقال رحمه الله:

٤٥٧- "حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّوَّافُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ يَزِيدَ الصَّايِغُ , قَالَ: سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ الطُّوسِيَّ , قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ الْمُبَارَكِ: يَكُونُ مَجْلِسُكَ مَعَ الْمَسَاكِينِ , وَإِيَّاكَ أَنْ تَجْلِسَ مَعَ صَاحِبِ بِدْعَةٍ".

فهؤلاء ثلاثة عشر عالما من مجموع: مائة وخمسة وستين عالما من علماء السنة كلهم يحذرون من مجالسة ومخالطة أهل البدع؛ بناء على النصوص النبوية التي اشتملت على التحذير من مخالطة

ومودة أهل البدع والأهواء". قلت انتهى كلام شيخ الإسلام ربيع المدخلي رحمه الله تعالى.

قلنا فإذا قيل: [مِن العلماءِ من جالس المبتدعة ومنهم العلامة ابن بازٍ وغيره] فنجيبهم بجواب يطرح تلبيسهم إياه إلى منيته فلقد صرح العلماء بحالتين معلومتين فالأولى الاضطرار ويمثل ذلك حال من يرسله الحاكم إلى مجالسة المبتدع وذلك من غير اختيار له ويقول ابن تيمية [وقوم دعوا إلى وليمة فيها خمر ورمز لا يجيب دعوتهم، وأمثال ذلك بخلاف من خضر عندهم للإنكار عليهمء أو حضر بغير اختياره ولهذا يقال حاضر المنكر كفاعله..] إلى آخر كلامه رحمه الله ولم أنقل ما قاله ابن تيمية إلا لما رأيت من غلاة السرورية ينكرون أن العلماء صرحوا بين حال الاضطرار والاختيار، فهذا جهل لا يقوله إلا الغب، فالعلماء مثل ابن تيمية كما سبق وغيره صرحوا بالفرق وهذا الفرق مملوء ذكره في كتبهم ومملوء عند فعل السلف الصالح كمثل ما حصل بالدرامي لما جالس بشرا فلم يجالسه إلا لينكر عليه رحمه الله تعالى، ثم والسروري القائل [لو أردت تبدع علي فتبدع على كذا وكذا من السلف] الحاصل إنه ناقص الذهن، متأول الدراية ومتلاعب بها

فإن السروري لا يجالس المبتدع إلا لاختياره هو فهو كذاب ويدل على ذلك ما يفعله شيوخهم من أمثال عثمان الغميس وسعيد الكملي ولقد وقعا في القول الثاني وهو حال الاختيار وكبار السرورية يتأولون مجالستهما بمعنى غير الذي هو، وهذا كله من تلاعبهم بالعقول والله المستعان. ومجالس المبتدع قد لا يعرف حال الذي يجالس، ولذا ينصح فإذا قبل فقبل لنفسه خيراً وإذا رفض بعدما تبينت حاله، فيلحق به ولا كرامة ولا نزر كرامة، ولسنا كمثل أتباع محمود الحداد وعادل الحمدان المجرم الذي يكتب كل ما هب ودب برأسه، بل فنحن أهل السنة والجماعة، أهل وسط واستقامة وكل هذا من نعم الله علينا، فالحمد له كل الحمد.

باب رد كلام بعض السرورية، أن البخاري أخذ العلم عن المبتدع فلزمنا تبديع البخاري ورد بعض شنع شيخهم العلوان الكذاب

نبدأ الباب بقولنا: معرفة السروري بالعلوم فهي معرفة متناهية قدر شبر أو على الأقل شبرين اثنين، وهو عندي أجهل وأبلد من الضأن الهاربة، أجهل ممن يظن الثديَ قدماً، أجهل ممن يظن عيد الفصح عيد الأضحى، فلنبدأ محطّمي السفه أجزاء محطمين له كل تحطيم والحمد لله رب العالمين. ومن أجهلِ ما سمِعتْه أذُنايَ في حياتي، صِغَرًا وطُفولةً ومُراهقةً، تجهيلُ قومٍ لِعَلَمٍ تلميحًا أَحال إليه العقلاءُ، مُجمِعين على ورعه وثقته وحفظه، وهو محمّد بن إسماعيل البخاريّ، شيخُ الإسلام وشيخُ الحفّاظ. وقد نسبت إليه هذه الفِرقةُ الغامضةُ الخبيثةُ قولًا سفيهًا، يدلّ على بلادتهم بعلوم الحديث، وهو زعمُ طائفة منهم أنَّ البخاريَّ أخذَ العلم عن المُبتدعة واتخذوا حجة مسألة قبول رواية المبتدع وساقوا من العلل ما ساقوا،

قلنا إن النتن الذي قابلناه عند إخراج الكلم من الشفتين التين أنت لهما حائز قد بالغ في النتن، وأنت أجهل من الغزال التي تمشي ببعرها العرصاتِ، فإن قضية رواية المبتدع من أشد الحجج التي

تدك البواطل أنتم تكررون لها، ويا عجباً لقوم ظنوا الدليل نصراً، فكان لهم نقمةً وعارًا، أقول: قال ابن حجر في النخبة

[ثم البدعة إما بمكفر أو بمفسق فالأول لا يقبل صاحبها الجمهور والثاني يقبل إذا لم يكن داعية في الأصح إلا إن روى ما يقوي بدعته فيرد على المختار وبه صرح الجوزجاني شيخ النسائي]، ويقول في شرح هذه العبارة كما أتى في النزهة [لأن تزين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه] وللجوزجاني كتاب مشهور معرفة الرجال وهو أبو إسحق إبراهيم بن يعقوب شيخ النسائي وأبي داود، يقول رحمه الله [ومنهم من زائغ عن الحق، أي عن السنة صادق اللهجة فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً إذ لم يقو به بدعته] ولابن قطلوبغا كلام في هذه المسألة بعينها موجودة فيما حشّى على النزهة عند سياق الحافظ قول الجوزجاني، يقول [ظاهر هذا قبول رواية المبتدع إذا كان ورعاً فيما عدا البدعة صادقاً ضابطاً سواء كان داعية أو غير داعية - إلا فيما يتعلق ببدعته] والهمة غاية الهمة على ما انتهى به حتى لا يقول أحد بتجويز رواية الداعية بعدُ، والضابط هو الذي يؤدي ما سمعه كما سمعه، وللسيوطي كلام في الألفية لتعريفه الحسن: "المرتضى في حده ما اتصل بنقل عدل قل

ضبطه ولا شذ ولا علل"، فقد يكون الضبط خفيفاً أو تاماً وكلاهما يقبلا، ويقول النبي الكريم صلى الله عليه وسلم كما رواه أبو داود في العلم: "نضّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها"، ولهذا قسم السلف الضابطين على أقسام فمنهم من كان تاماً لضبطه ومنهم من كان خفيفاً ومنهم من كان ضعيفاً الضبط، أقول وكلام السيوطي قل ضبطه وكلامنا خفّ ضبطه سواء وليس فيه من التباين، ولهذا روى البخاري عن المبتدعة وذلك لأن بدعتهم لم تكن تكفرهم وأنهم كانوا صادقين لما رووه، وأما ما فكك له السرورية من الجهل فلقد تعارضوا بين الرواية والعلم فزلوا المعهودَ قبحهم الله، وبالله لا أدري كيف يصدقهم عاقل ماْ، إذ السلف مع العلم الذي حملوه كانوا يحذرون الناس من هولاء السفهاء ولو كانوا من الصادقين أشد التحذير، ولهذا ترى في المقولات القديمة في كتب الجرح والتعديل خاصة: ثقة مرجئ، ثقة شيعي، ثقة خارجي وهلم جرا، ومن الأمثلة إبراهيم التيمي وهو ابن يزيد بن شريك، وكان مرجئاً ولكن قبلت روايته لصلاحه في الحديث فيقول أبو زرعة [ثقة مرجئ، قتله الحجاج بن يوسف] والحجاج هو الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي كما ذكر ذلك ابن كثير وهو أبو الفداء عماد الدين صاحب إمام أهل السنة

والجماعة في عصره شيخ الإسلام وبقية السلف العالم الرباني أحمد بن عبد الحليم بن عبدالسلام بن تيمية، وعن مؤمّل بن إهاب الربعي قال سمعت يزيد بن هارون يقول [يكتب عن كل مبتدع إذا لم يكن داعية إلا الرافضة فإنهم يكذبون] ومؤمل بن إهاب الربعي فهو أبو عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن قفل الربعي الكوفي، وأما يزيد بن هارون فعلم قد جل قدره عند السلف، وهو بن زاذان وقيل زادى، ويقول المروذي [وكان أبو عبدالله يحدث عن المرجئ إذا لم يكن داعيا أو مخاصما]، فقولهم بأن البخاري أخذ العلم عن المبتدعة قول باطل يدل على جهلهم بالحديث وعلومه وأقول كما قال العلامة عبيد الجابري رحمه الله [ما من أحد تستر بالسنة إلا ويفضحه ربي] وكذلك من الشيعة، عبدالرزاق بن همام الصنعاني وله صاحب مشهور هشام بن يوسف رحمه الله وكذلك أبو محمد عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي الكوفي وكان أيضاً شيعياً وكان يكرهه الإمام أحمد بن حنبل لبدعة وقع فيها وهي التشيع، ويقول الذهبي في الميزان ثقة لاكنه شيعي محترق، وروى عنه البخاري ويقول ابن حجر في الفتح: هو عبيد الله بن موسى العبسي بالموحدة، فلما تبيّنت القضية، حان الشروع وبه نقدم المقدمات التي تكشف عن بلادة السرورية في

علم الحديث، حتى إن الرافضي قد يعبث بعقولهم، فيقول: "أما كان عبيد الله بن موسى شيخًا لبخاريّكم؟" فيُفحمهم من حيث لا يشعرون، إذ السروريّ يُبطِل علوم الحديث، ولا نظر نظرة في كتبها ثم يقدم متكلماً متعاقل العلوم كلها وليس عنده ولا ذرة من العلم، والنظر في اللغة فهو تأمل الشي بالعين كما ضبط عليه الجوهري، والسرورية القائلون بتفريق المنهج قد خالفوا العلماء، وابتدعوا بدعةً تلو بدعة، وهم أضرُّ على السنّة من المتكلّمين، إذ يتزيّنون بزيّ أهل الحديث، وينتسبون إلى السنّة النبويّة، وهم في تلبيسهم لا يختلفون عن الفلاسفة والمتفلسفة، بل هما في التلبيس سواء، لا فرق بينهما، قلنا: وجدنا في قريتنا طوائف كثيرة عندهم مشاغب ما لا تحصى عددها، ومنهم الديوبندية، وهم ماتريدية الاعتقاد، يزعمون حب الطحاوي، ويصيحون بتمسك عقيدته الوجيزة، مع أنهم يمدحون ابن عربي وأمثاله من المهارقة، ممن يقول: (مقام النبوة في برزخٍ فويق الرسول ودون الوليّ) ويكفي دحضاً عليهم قول الإمام الطحاوي نفسه رحمه الله، حيث يقول في عقيدته الطحاوية المعروفة: [ولا نفضّل أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء، ونقول: نبيّ واحد أفضل من جميع الأولياء] فكيف يُجمع بين مدح من يفضّل الوليّ على النبيّ، والانتساب

إلى الطحاوي ؟! ذلك انتسابٌ باطل، ودعوى مرفوضة، وذلّةُ السُّروريّة سواءٌ، فإنّهم مع فجورهم أَكْذَبُ وأخبثُ فرقةٍ، لا تُوازَن مشاغبُهم بفرقةٍ من الناس، ينتسبون إلى السُّنّة ويؤولون كلام العلماء تأويلَ السُّوءَ، وهلمّ جَرًّا. قبّحهم الله، وسنُبَيِّن بفضل الله تعالى, انحرافَهم وظُلمةَ قتامِهم، لا بارك الله فيهم ولا حفظهم.

وبالله، تهرول الفرق إلى السروري إسعافاً لمعرفتهم أنه يدمر ويشوه للسنة ويقوم بتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، مذهباً بناه هو ومن شايعه على تقديم العقل الذي هو منهج الجهمية ومن وافقهم في الفساد، وقد أوردنا من الأمثلة ما هو كاف إلا أنا نرى فائدة بها نورد مثالا آخر, وهو في رد تضعيف خوارج اليوم السرورية لرواية ابن عباس رضي الله عنهما، كما صرح بتضعيفه إمامهم العلوان وهو الجاهل المتعاقل، أما رواية ابن عباس رضي الله عنه، فلقد حفظت متنها وإسنادها حفظاً فأقول: عن أحمد بن سليمان الموصلي ثنا علي بن حرب (بن محمد، وهو أبو الحسن الطائي الموصلي) ثنا سفيان بن عيينة عن هشام بن حجير (وهو المكي) عن طاووس قال قال ابن عباس رضي الله عنهما: [إنه

ليس بالكفر الذي يذهبون إليه إنه ليس كفراً ينقل عن الملة، {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} كفر دون كفر].

ونحن أهل السنة والجماعة ندور حيث دار النص، ولا نحكم بالعواطف، وأقول إسعافاً لقولنا: ضَعُف قول من قال "الفعل المبني للمجهول"، ويشير إلى ذلك ابن مالك في الألفية بتصحيح العبارة إلى: "الفعل المبني لما لم يُسمَّ فاعله". أقول: والدليل هو قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الإنسانُ ضَعيفًا﴾، والله هو الفاعل، فيمتنع قولنا: المبني للمجهول فبطل قول من قال: المبني للمجهول، هكذا في سائر العلوم، أهل السنة لا يحملون العواطف، بل يحملون النص بإحترامه وتكريمه وتعظيمه، فإذ قد بينا هذا، فلنبدأ محطمي السفه أجزاءً، نتجزأ للسفه جزءً بعد جزء محطمين له كل تحطيم، وبالله التوفيق.

أولاً: أحمد بن سليمان فهو الموصلي وله اتصال تام بالطائي أبو الحسن علي بن حرب بن محمد الموصلي الذي هو وأخوه أحمد بن حرب الموصلي لهما من اتصال تام بسفيان بن عيينة الذي له من اتصال تام بابن حجير الذي له اتصال تام بطاووس الذي له اتصال

تام بابن عباس الذي له اتصال تام بالرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

وقد صحح الرواية الحاكم أبو عبدالله النيسابوري في كتابه المستدرك بقوله: [هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه] ووافقه الذهبي في التلخيص بصحته، وأما الخوارج فيروون تضعيف هشام بن حجير رحمه الله، وليس لهم من حجة تقوي رأيهم، أقول قال الذهبي في الميزان: "ضعفه ابن معين"، نعم ضعفه يحيى بن معين وغيره ولم يفصلوا في الجرح، فإن ابن حجير وثقه الآخرون، وأما الخوارج فيضعِّفون الرواية لوجود هشام بن حجير متعصبين ليحيى بن معين ويستدلّون بتضعيفه لهشام، ولا يدركون أن الجرح إذا وُجِد في راوٍ قد وثَّقه غيره، فلابد فيه من تفصيل، وإلا فلا يُقبل، وهذا أصلٌ مقرّر في علم الجرح والتعديل، وهو أن الجرح المجمل لا يُقدَّم على التعديل عند الموثق به، لا سيما إذا كثر المعدّلون،

ومن هنا يتبيّن أن من استدل بتضعيف يحيى بن معين لهشام بن حجير، فإنه قد خالف قواعد علم الجرح والتعديل، لأن هشام بن

حجير قد وثقه عدد من الأئمة، وقد أورد الذهبي في الميزان من الكلام المعدل فيه ومنهم العجلي الذي قال عنه: "ثقة صاحب سنة"، وأبو حاتم الذي قال: "يُكتب حديثه"، وذكرتهم كتب أخرى مثل تهذيب التهذيب لابن حجر، الذي جمع أقوالًا متنوّعة في هشام بين تقوية وتضعيف، ولكن التضعيف الذي أطلقه يحيى بن معين وغيره كان مبهمًا لا مفصَّلًا، وبهذا لا يُعمل به، بل ويقول الذهبي نفسه في كتابه من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث: [الحاصل أنه ليس بضعيف، والجرح فيه مبهم وقد احتج به الشيخان، ولكن الظاهر من صنيعهما ومن كلام الأئمة فيه أن فيه ضعفا، فحديثه حسن والله أعلم] وهذا هو الذهبي نفسه يوافق قولنا فليس للخارجي من القوة تقوي زعمه، بل القلب المكاني طريقه، مجازياً واصطلاحي المعني، فإن قيل: "أنفاه من التام وفي هذا حجة لضعفه". فأقول إن الحسن يحتج به ولا يقول بعكس ذلك إلا من هو مذهول بالبهتان الذي ينطق به، ونعم قد اختلف من رأى ما رأى، أقول هولاء اتبعوا لشذوذ ما قد بالغ في الشذوذ، فإن الحسن يحتج به ويشير إلى ذلك جلّ من تقصى الحديث وعلومه، بل كل منهم على القول باحتجاج الحسن ويقول السيوطي في الألفية : [والاحتجاج يجتبي الفقهاء] ولقد أشار إلي

ذلك ابن كثير وغيره. قلنا: ولو فرضنا ضعفه فلا يمنع من الأخذ بهذه الرواية إذ سرد ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى في كتابه التهذيب: "وقال العقيلي: قال ابن عيينة: "لم نأخذ مِنه إلا ما لا نجدُ عند غيرِه". فهذا هو شيخ السرورية المخبول المجنون، لا يقدر يميز بين مجمل ومفصل ثم يصحح ويضعف ويحسّن وما هو إلا بمتعاقل علوم الحديث ويقدم نفسه محدّثاً بارعاً وليس فيه من البراعة ما استوت، ولذا تجد من متابعيه من يروج له كالبراك وغيره من الجهلة الكذبة الذين تنكر عليهم حتى حسة البصر جنونا كبيراً، وقد صرح العلوان المارق الكذاب بأن الآية ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون آية تؤخذ على ظاهرها، قلنا وبالله التوفيق لقد رعن ورطن، وتطأطأ الرؤوس خجلا لتغلب حماقته على سمعها, نبدأ أولا بسياق كلام ابن حزم رحمه الله إذ قال: "وأيضاً فإن الله عزوجل قال (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) فيلزم المعتزلة أن يصرحوا بكفر كل عاص وظالم وفاسق، لأن كل عامل بالمعصية فلم يحكم بما أنزل الله تعالى".

وهذا منتهى كلامه من الفصل في الملل والآراء والنحل رحمه الله.
ويكفي دحضاً ما روي في كتاب الأموال للقاسم بن سلام رحمه الله أن الحسن البصري لم يكفر الحجاج لما صرح بتبديل شريعة الله عز وجل، وذلك لأن السلف ميزوا بين الكفر الأصغر والأكبر بخلاف ما تصنعه السرورية وإخوانهم من الخوارج قبحهم الله.

قال الإمام عبدالعزيز بن باز في نور على الدرب: "أوضح العلماء رحمهم الله أن الكفر كفران: كفر أكبر، وكفر أصغر، فالكفر الأكبر مثل: عبادة غير الله كدعاء الأموات والاستغاثة بالأموات، وطلب المدد من الأموات أو من الأصنام، أو من الأشجار والأحجار، أو النجوم أو الجن، هذا شرك أكبر وكفر أكبر، ومثل: سب الدين سب الله سب الرسول صلّى الله عليه وسلم، كل هذا كفر أكبر، مثل: الحكم بغير ما أنزل الله عن استحلال، يستحل الحكم بغير ما أنزل الله ويرى أنه جائز هذا كفر أكبر، وما أشبه ذلك من نواقض الإسلام، كجحد وجوب الصلاة أو جحد وجوب الزكاة أو استحلال الزنا كل هذا كفر أكبر، فإذا استحل ما حرم الله مما هو معلوم من الدين بالضرورة كالزنا

والسرقة والخمر كان كافراً كفراً أكبر، أو جحد ما أوجب الله كالزكاة والصلاة وصوم رمضان صار كفراً أكبر، أو سب الله وسب الرسول أو سب الدين أو ترك الصلاة عمداً كفر أكبر نسأل الله العافية، أما الكفر الأصغر مثل ما في الحديث هذا: اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت هذا كفر أصغر؛ لأنه كفر منكر في سياق الإثبات فهو كفر أصغر، والطعن في النسب معناه: عيب الأنساب عيب أنساب الناس فلان نسبك كذا نسبه ..... فلان بخيل أهله حدادون يعيبهم بذلك، نجارون يعيبهم بذلك، إلى غير هذا مما يطعن في أنساب الناس، هذا نوع من الكفر وهو معصية وكبيرة، وهكذا النياحة على الميت إذا مات الميت ينوح عليه يعني: يرفع صوته بالبكاء هذا نوع كفر، لكنه أصغر مثل الحديث الصحيح: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر، يعني: كفر أصغر لو قتله بغير حق يكون كفر أصغر إذا لم يستحل ذلك، مثل: إن كفراً بكم براءة من أنسابكم أو براءة من آبائكم هذا كفر أصغر، إلا إذا استحل سب المسلمين يكون كفراً أكبر نعوذ بالله، أو استحل البراءة من نسبه أو من أبيه يكون كفر أكبر إن استحل ما حرم الله بإجماع المسلمين، كما لو استحل الزنا قال: إنه حلال، أو قال: اللواط حلال، أو

الخمر حلال، يكون كفراً أكبر نسأل الله العافية. هذا هو الفرق بينهما ما كان فيه دعوة لغير الله وعبادة لغيره كفر أكبر، وما كان فيه استحلال لما حرم الله مما هو معلوم من الدين بالضرورة، أو إنكار لما أوجب الله مما هو معلوم من الدين بالضرورة، وبالأدلة الشرعية مما أجمع عليه المسلمون هذا كفر أكبر، نعم". وهذا منتهى كلامه رحمه الله تعالى، قال شيخ الإسلام الإمام ربيع بن هادي المدخلي رحمه الله تعالى في شريط عنوانه الدرر السلفية:

"الضوابط الشرعية تكلم عليها الكثير من العلماء ومحورها تفسير ابن عباس -رضي الله عنه-: ((ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون)) فإن كان غير مستحل فهو قد وقع في الكفر، لكنه كفر دون كفر، وإن كان مستحلا فقد وقع في الكفر الأكبر الذي يخرجه من دائرة الإسلام، هذا خلاصة ما يقوله العلماء في هذا الباب، وأما الخوارج فمذهبهم هو التكفير لمرتكب الكبيرة ولمن يحكم بغير ما أنزل الله ولو في حكم واحد، سيد قطب يقول: لو حكم بغير ما أنزل ولو في جزئية واحدة فهو كافر ما فيه تفصيل، هذا مذهب أهل السنة وإلا مذهب الخوارج؟ مذهب الخوارج." انتهى كلامه رحمه الله.

باب تسمية أهل السنة والجماعة بالمدخلية

نبين هنا اعتراضاتنا في ضوء الكتاب والسنة واقتباسات سلفنا الأوائل رحمهم الله تعالى رحمة الأبرار، قلنا: وكان بشر بن غياث المريسي وكان متبعا لابن صفوان السمرقندي وهما الذان لبسا كفراً لبوسا، ينبز علماءنا بالتشبيه وقد صنف كتاباً كما أورد الذهبي في سيره سماه كفر المشبهة، يريد بذلك أهل السنة والجماعة الذين يثبتون لله ما أثبت لنفسه، أما هو فقد بشر من القرآن صفات الله تعالى إلحاداً بها حنيفاً لفعل السامرية من اليهود، أما التنابز بألقاب لا تصح وصف الموصوف بها فهذا هو منهج أهل البدعة، ولَيتَك رأيتَ القدرية كيف وصفوا علماءنا بالجبر، ولَيتَك رأيتَ الرافضة كيف وصفوا فطاحلنا بالنَّصب، وهم براءٌ من كلتي التسميتين غايةَ البراءة، فإذ بينا هذا، فيصح قولنا: لقد رعنت السرورية رعونة أبرموها, وهم بذلك تقلّدوا لمنهج الضرارية وتقلدوا كذلك لمنهج إبراهيم النظام والفوطي وغيرهم من المهارقة ذوي الهرقة البحت، وأما هذه التسمية فلا نقر بها، بل نقر بالإسلام لقباً والسنة لقباً والتمسك بما كان عليه السلف لقباً، وتلك حيلتهم يجعلونها لينفروا الناس عن الحق، يعجزون عن أداء البرهان فيلجأون إلى المعهود، أنذال لا قيمة لهم، قلنا: لأحبّ إلينا أن

نستلقي على ظهورنا ، وتحفّنا نارٌ، لا ساكنة ولا باردة، بل حامية بأطرافها جميعها، من أن نرى لوجه السروري، أبيضٌ كان أم أسودٌ كان. قلنا ولقد ذكر الإمام أبو عثمان إسماعيل الصابوني أن هذه هي من علامات أهل البدع فيما كتب من عقيدة السلف أصحاب الحديث قال شيخ الإسلام أَبو عثمان إِسماعيل الصابوني رحمه الله: "(وعَلاماتُ أَهلِ البدَعِ عَلى أَهلها بادية ظاهرة، وأَظهرُ آياتهم وعَلاماتهم شدَةُ مُعاداتهم لحَملة أَخبارالنبِيّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم واحتقارهم لهُم، وتَسميتهم حَشويَّة، وجَهلة، وظاهرية، ومُشبهة؛ اعتقادا منهُم في أَخبار رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أَنَّها بمعزل عن العلم، وأَن العلم ما يُلقيهِ الشيطانُ إِليهِم من نتائجِ عُقولهم الفاسدة، ووساوس صُدورهم المُظلِمَة)".

باب بلادة بعض السرورية بتوثيق أخبار الفيزيائيين بأنها تفيد اليقين

قلنا وبالله التوفيق لقد صنفت رسالةً سميتها - repulsio dogmatibus physicorum - أي: درء تناقض مقلدي الفيزياء، وسردت فيها من الحجج مما كفت دحضاً، قلت: إنّ النسبية الخاصة [special relativity] إنما تجري أحكامها في الأطر العطالية [inertial frames]، وإذا وصفنا الأمر في إطار عطالي [inertial frame]، فإنّ الكواكب تتحرك، بل الشمس نفسها ذات حركة، كدورانها في مجرّة درب التبانة، وكذا الأرض تدور على هذا الرأي. وأما القول: الأرض ساكنة بالنسبة إلينا [observer-relative] فليس هو برهانًا على سكون مطلق، بل هو توصيف إضافي بحسب نقطة المرجع، فلا هو دليل سمعي من القرآن والسنة، ولا هو برهان قطعي من الحس. وعلم الفيزياء إنما تنتج قوانينها بالتجريب والعقل؛ والرياضيات تصوغ النماذج، ولكن العقل والتجربة هما اللذان يُمحِّصان أيّ نموذج يُقبل. ومن ثم يمكن من حيث الإمكان إنشاء أوصاف مختلفة متسقة في الحساب، كالوصف الشمسي المركز أو الأرضي المركز، إلا أن بعض تلك الأوصاف قد يُستعان فيه بـ قوى موهومة [fictitious forces] لتسويغ المشاهدات.

وقد اعترض عليّ واحد أنّ هذا تعطيل للواقع أو رفعٌ للعقيدة فوق الحس، فالجواب أنّا لا نُنكر الحس ولا التجربة، ولكن نقول: إنّ باب الصفات الخبرية أصلًا لا يُؤخذ من المشاهدة الحسية ولا التجربة، وإنما يُتلقّى من طريق الوحي، فكلامك متناقض إذ لم تثبت من التجربة أن الله يسمع فوجبك تعطيل الله الباري عن صفاته، وهذا عين المحال، وأما اعتراضك فهو نفس اعتراض الملاحدة الذين يقولون بالتحققّية وهي مذهبهم الذي مواده تختلف عندهم بحسب الاعتراض، فمنهم من يقول إنه ممكن أن نجد على المريخ نفساً آخر غير النفس التي استقرت ببني آدم، وهذا هو الذي يسمونه التحقيقية المخففة، والممكن على كلام هؤلاء الأنذال نفس ما يريد به أهل الكلام بقولهم بالإمكان وهو ما لا يستلزم وجوده ولا عدمه، وأما إذا قلت معترضاً فلم تثبت إمكان هذا ولا إمكان الخالق أو وجوبه؟ تجده يرجع إلى التحقيقية المشددة وهي إنكار الإمكان جملة وتفصيلا، فهم متناقضون، وهم ببريطانيا يسترون ما هم عليه والناس غير فاهمين كمثل هؤلاء السرورية الأنذال الذين يسترون بدعهم وخبثهم والناس غير فاهمين إلا من عصم منهم والحمد لله كله. وقد قال فريد هويل وهو من مشاهير

علماء الفيزياء الإنكليز: "ليُعلَم من البداية أنّه لا فرق، من جهة وصف حركة الكواكب، بين أن نجعل الأرض أو الشمس مركزًا للنظام الشمسي. فإن القضية إنما هي قضية الحركة النسبية، وبحسب المبدأ يمكن أن تُنشأ أوصاف لا حصر لها متكافئة تمامًا، بحيث يُجعل المركز أي نقطة: كالقمر أو المشتري أو غير ذلك. ومن ثَمَّ فإن الضجّة التي قامت في العالم عند نشر كتاب كوبرنيكوس في دوران الأفلاك لم يكن لها موجب منطقي".

(Nicolaus Copernicus: An Essay on his Life and Work, Harper & Row, 1973, p.1).

وكذلك قال جورج إيليس وهو من كبار علماء الكونيات وقد ألّف كتبًا مع ستيفن هوكنغ الملحد الكافر البليد في مقابلةٍ في مجلة: "ينبغي للناس أن يعلموا أنّ ثمة طُرُقًا متعددة يمكن أن تفسّر المشاهدات... فإني أقدر أن أبني لكم كونًا متماثلًا كرويًا يكون مركزه الأرض، ولن تستطيعوا نفيه بالبراهين المشاهدة... وإنما لا يُستبعد إلا من جهةٍ فلسفية... وإنما قصدي أن أبين أن اختيارنا للنماذج مبنيّ على معايير فلسفية، وكثيرٌ من أهل الكوزمولوجيا يُخفون ذلك."

(Scientific American 1995 , 273(4):55, October).

فثبت بهذا أن ما يظنه البعض بأن الفيزياء تفيد اليقين فباطل، وهو كلام السفهاء الذين يهبون بكل ما دب، قلنا الفيزائيون جهلة وأكثرهم كفرة، قلنا إنّ هولاء الذين تقلد لهم تلك الجماعة من السرورية، وهم الذين سُمّوا بأهل التحقّق بالتجريب وهم المعروفون بأهل الحلقة الفينيّة في أوائل القرن العشرين - فيها وضع أصلهم، وهو قولهم: «إنّ القول لا معنى له إلا إذا أمكن التحقّق منه بالعيان الحسيّ»؛ فجعلوا الحسّ أصلا في كلّ معرفة، وقصَروا العلم كلّه على ما تُدركه الجوارح والعنين وغيرهما من الجوارح الحسية، وحكموا على ما وراء ذلك من الإلهيّات والغيب باللغو الذي لا معنى له. وهذا أصلهم الذي أرادوا به أن يميّزوا بين العلم وغير العلم، فأسقطوا الدين والفلسفة، وحصَروا العلم في التجربة،

قلنا هذا القول ساقط بنفسه، متناقض من داخله، مردود من خارجه، فإنّه دعوى فلسفيّة، لا يمكن أن تُدرَك بالحسّ ولا أن تُشاهد بالعين؛ فهي على أصلهم باطلة لا معنى لها، وإنهم بذلك أبطلوا أكثر العلم. ثم إنّهم لم يكتفوا بهذا، بل زادوا في الهذيان، فجعلوا من الرموز الأخر وسيلة لشرطهم، فقالوا: لا معنى إلا لما يُعبّر عنه بعبارة مضبوطة يمكن اختبارها. فجعلوا الرموز شرطا،

والحسّ شرطا، وأسقطوا ما سواهما. وهذا كلّه سفسطة محضة، ونحن نلزمهم بما ألزموا به غيرهم: أصلهم هو قول: «لا معنى إلا لما يُدرك بالحسّ»، وهذا القول نفسه لا يُدرك بالحسّ على فهمهم فهو لا معنى له فالأصل ساقط بنفسه، وقد حاول بعضهم التلطيف، على ما يسمى التحقّق المخفف وهو أن يُقال: القول له معنى إذا كان يمكن أن نجد له دليلا محتملا ولو لم يكن قطعيا. فأجازوا بذلك القول في الكواكب البعيدة والحياة في المجرّات، إذ يحتمل أن تُوجد دلائل عليها. وأبطلوا القول في الإلهيات والغيبيات، إذ لا يحتمل عندهم دليل عليها وهذا تناقض ظاهر، ونحن نقول: كلّ هذا فلسفة، لا حقيقة وراءها. فالفيزيائيّ إذا تكلّم فهو متكلم بالفلسفة في أصوله وإن جهل، وقد يصيب وقد يخطئ، وكذا الملحد إذا جادل فهو متشبّث بأصل التحقّق والتكذيب، وإن أنكر أنّه فلسفيّ. وكلاهما متناقض، إذ يبني قوله على فلسفة ثم يُنكر أنّ الفلسفة أساس قوله، وهذا جهل وسخف، فالمراد من هذا البيان: أن علم الفيزياء مبناه العقل المحض، لا أنه يحفظ الحق لذاته، بل يفيد الظن، ولا يمكن دفاعه إلا من باب الفلسفة، وأما الأرض فهي ثابتة جملة وتفصيلاً وهذا جملة قولنا في الباب.

باب نقض منهج الموازنات
منهج السرورية أتباع الغرور

قلنا لا خلاف بين فطاحلنا أن هذا المنهج منهج مُبتدَع لا يرتكبه إلا مبتدِع، إلا أنا نرى كثيراً ممن تأدم وتأنس يحسب صدق ما لفقت السرورية بمنهجهم هذا؛ فاعتراضهم الأول أنهم قالوا "(لقد وافق الألبانيّ المنهجَ حين قال بجواز الموزانات)".

قلنا: جهلاً نطقتهم، ولعمري لو قاله لم يكن من المستبصرين، بل قال الإمام الألباني بجوازه في السير ولم يزد، وأما الموازنات عند النقد والرد والتحذير والتبديع فسماها بدعةً رحمه الله تعالى، فالعلماء كلهم على موافقة قولنا في تضليل صاحب المنهج، وإنما اختلف الإمام الألباني بإطلاقه في السير إذ جوزها، قلنا هذا ليس اعترافاً منه بجواز الموازنات عند النقد، فقد سماها عند النقد بدعةً، ولقد سمعنا الإمام ربيع المدخلي يعقب رأيه، قال: الأرجح أنه غير جائز حتى في السير، قلنا وهذا رأينا فلم يكن من السلف عند النقد ولا السير من يثني المنقود بحسناته، لا فعلوه بالجهم ولا بالبشر ولا غيرهما من المهارقة ذوي الهرقة البحت.

ثم اعتراضهم الثاني هو أنهم قالوا: "(لزمكم تبديع وتضليل الذهبي فكتابه سير أعلام النبلاء مملوء بموازنات المبتدعة)"، قلنا وهذا سخف مجرد دال على القتام الذي تدورون فيه، قلنا إن الذهبيّ رحمه لله لما دون ما دون من السير فقد اعتلى منهج المؤرخين، أما ما صنفه من الميزان، فقد اعتلى منهج أهل الحديث من السلف الصالح والمحدثين، وهذه هي حيلة من حيلهم فهم عارفوها ومن ثم يركضون أشد الركض ويشدون بعدُ كذبهم إياه وهم صائحون "(دحض حزب المذخلي)"، يشبهون البراذين المرسلة من شيخ ضعيف، وما شيخ القوم إلا من ليس له استقامة مستوية، يرسلهم ليفتن الشباب وحيث ما شاء، إذا وهم يلبون على أمره، قلنا أما الذهبي وما كتبه في الميزان فلماذا ولم يرووا منه ما يحتجون به لكذبهم؟ وهذا هو المعرف لحيلتهم، يسوقون من السير ظانين بالذهبي سوء الظن، ويحسبونه على منهجهم وليس هذا إلا من سخف التعقل، ولقد أشار إلى ضعف اعتراضهم الإمام ربيع المدخلي رحمه الله تعالى في غير ما موضع، قلنا: ولو فرضنا أنه مُسلكاً لما أنتم عليه من الباطل، فلمَ والذهبي رحمه الله مع علمه وسعة اطلاعه يوزن للجعد بن درهم الكافر المنتن، فقال صاحب ذكاء وجدال، وفي سيرة الهجيمي وهو أحمد بن عطاء القدري

المعروف، وهو من القدرية، كتب الذهبي في سيرته "العابد القانت"، وكذا في سير غيرهما من المعتزلة والرافضة تراه يرمي لبعضهم من ذكر حسناتهم، قلنا ذلك لأنه اعتلى منهج المؤرخين ثم ولقد قرأت فيما كتب من السير خاصةً ما كتب عن إبراهيم التيمي وهو المرجئ ثقة معروف، إلا أن الذهبي لم يذكر بإرجاءه في السير، فمن ثم قلنا: تستدلون بأشياء تضحكون من لا يضحك أما في الميزان فقد أتى الذهبي بمنهج الأئمة من أئمة الجرح والتعديل وراجع ما كتب عن إبراهيم التيمي في الميزان واخبرنا عم تجد واتق الله فإنك على قول لم يسبقك فيه أحد من الأئمة، ثم وبعدُ، إن الذهبي في الميزان لما ذكر عبيد الله بن موسى، صرح بكل صراحة إنه شيعي محترق ثقة، وإني أُعقب قوله بقول ابن حجر، فذكر رحمه إنه هو العبسي بالموحدة وهو الكوفي ، قلنا ثم فرق بيّن بين كتابيهما هذين ولا ينابذنا في هذا إلا هالك،

قلنا إنهم يبتكرون قواعداً يرتكبونها ارتباكاً، فإنك لن ترهم آخذين بالموازنات إلا فيمن يشتهون موازنة أفعاله هم وفيمن أرادوا استعمالها فيه هم ولن ترهم يستعملونه بأسلوب متسق، وإلا فلزمهم أن يفعلوا وأن يوزنوا لأفعال كل إنسان مبتدعاً كان أو سنيّا، ولذا

قلنا إنهم ارتكبوا ارتباكاً ما رأينا له نظيراً فهم يتناقضون قواعدهم أنفسهم وهذا هو المعجب، أما المذهل فهو أن الإنسان قد ينخدع بمثل هولاء.

باب التزكيات ليست شهادات
يأخذها صاحبها إلى المقبرة

ولقد رأيت من السرورية من يقول بالتزكية كأنها شهادة إلى الممات والمقبرة فيقدم منهم من يصيح بتزكية الإمام الألباني على الحلبي الهالك ويجعل يقول [إذا أردت تبديع الحلبي، فتبدع على الألباني، وفي ذلك عبرة لمعارضتكم الحق] قلنا: إن التزكيات ليست شهادات إلى الممات وهذا قول كل من أدركناه من العلماء، ونعترض بقصة الصحابي الجليل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وما حصلت منها فلقد أعطى عمر رضى الله عنه تزكية لعبد الرحمن بن الملجم وهو الخارجي المعروف وأدى له من تزكية وراسل عمرو بن العاص وهو والي مصر [أرسلت إليك رجلا هو عبد الرحمن بن ملجم من أهل القرآن آثرتك به على نفسي...] فهل قال الصحابة لما اتضح أمر ابن الملجم لقتله عليّ رضي الله عنه [لكن أعطي بتزكية من عمر بن الغطاب! فإذا أردت تبديعه فتبدع على عمر]؟! لا وربي لم يقولوا من السخف الباطل الذي تقوله السرورية، قلنا منتهي الباب: وإن عناء أن تفهم جاهلا ويحسب جهلا أنه منك أفهم.

باب الاستدلال بزلات الأفاضل وامتحان الناس بالعلماء

قلنا ولا يستدل بزلة عالم إلا المذهول بخرق نفسه فيقول أبو المعتمر سليمان التيمي وهو من أئمة السف رحمه الله: [لو أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله] أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، ثم ولقد قال ابن عباس رضي الله عنه وهو الصحابي الجليل حبر هذه الأمة [أقول قال رسول الله وتقولون قال أبو بكر وعمر ؟!] وهذا كثير مما نراه من قبلهم، إذ يعترضون علينا بزلات الأفاضل، فهم وبالله أقول من أشأم أهل الأرض وأجرمهم وأظلمهم ظلماً، قاتلهم الله أنى يؤفكون. ومن المضحك أني يوماً سمعت رجلاً منهم يقول: "ههنا ابن تيمية ينكر على هذه الحزبية التي تتمسك بها المداخلة". وأي حزبية نحن متمسكون بها؟ بل فإنكم قوم متمسكون بالحزبية جملة وتفصيلا، وكل صفة مذمومة ترموننا بها فلقد علم الخريت العاقل الشاطر إنها قد اجتمعت فيكم وأنكم تكذبون علينا في وصفنا هذه الصفات المذمومة، بل فلقد اجتمعت فيكم وحفت بكم، ثم إني أرى من السرورية من يحاول رفض امتحان الناس بالأفاضل ورأيت منهم من جعل يسرد من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، يقوّله ما لم يقل بأن الامتحان بالعلماء بدعة، فبدأت أبحث

حتى إني وجدته كاذباً، بتر كلامه وألبس على متعصبيه تلبيساً ليدافع عن الشر الذي يحمله هو وحزبه، ثم ولو فرّضنا القول المنسوب إليه، فليس معصوماً حتى لا يزلّ رحمه الله، فبحثت عن الكلام المنسوب الذي ساقه هذا الكذاب المدعى بعبد الرحمن الحسن وهو الصومالي المفتون، فوجدت ما أحال عليه الكذاب، وعندي طبعة دار الوفاء وكلامه كان جواباً على سائل سأله عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تفترق أمتي ثلاث وسبعين فرقة"، ما الفرق؟ وما معتقد كل فرقة من هذه الصنوف؟". فأجاب رحمه الله إلى أن قال بعد الكلام الذي ساقه السروري "وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله...". فكان الغرض من كلامه التعصب الذي هو عين فعل المفلسين الكاذبين من السرورية وغيرهم، ومن ثم قلنا: أن غالب ما يأتي بسياقه الإخوان المفلسون المفسدون من السرورية وغيرهم، يبترون منها ما يشتهون ويتأولونها سوء التأويل، فإذ صح أن الغرض من كلامه رحمه الله تعالى التعصب، تبرز من ذلك خطورة هؤلاء السرورية على الأمة الإسلامية، وننتهي بسياقنا

كلام شيخ الإسلام ابن تيمية إذ قال: "معرفة أحوال الناس تارة تكون بشهادات الناس، وتارة تكون بالجرح والتعديل، وتارة تكون بالاختبار والامتحان".

مجموع الفتاوى ١٥/٣٣٠

ولقد اعترض علينا صنف آخر من جماعتهم
إذ صرحوا أن الامتحان بالعلماء لم يرد من فعل السلف الأوائل أصلاً، قلنا لقد هفوا هنا كما هفوا في سائر اعتراضاتهم إذ يقول الإمام أحمد بن عبد الله بن يونس رحمه الله قال: (امتحن أهل الموصل بمعافى بن عمران فإن أحبوه فهم أهل السنة وإن أبغضوه فهم أهل بدعة كما يمتحن أهل الكوفة بيحيى) . وقال الإمام نعيم بن حماد رحمه الله : (إذا رأيت العراقي يتكلم في أحمد بن حنبل فاتهمه في دينه وإذا رأيت الخراساني يتكلم في إسحاق بن راهويه فاتهمه في دينه وإذا رأيت البصري يتكلم في وهب بن جرير فاتهمه في دينه).

وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي: سمعت يحيى بن معين رحمه الله يقول: (إذا رأيت الرجل يتكلم في حماد بن سلمة وعكرمة مولى ابن عباس فاتهمه على الإسلام).

وقال الإمام علي بن المديني رحمه الله في عقيدته: (وإذا رأيت الرجل يحب أبا هريرة ويدعو له ويترحم عليه فارج خيره واعلم أنه بريء من البدع وإذا رأيت الرجل يحب عمر بن عبد العزيز ويذكر محاسنه وينشرها فاعلم أن رواء ذلك خيرا إن شاء الله وإذا رأيت الرجل يعتمد من أهل البصرة على أيوب السختياني وابن عون ويونس والتيمي ويحبهم ويكثر ذكرهم والاقتداء بهم فارج خيره ثم من بعد هؤلاء حماد بن سلمة ومعاذ بن معاذ ووهب بن جرير، فإن هؤلاء محنة أهل البدع، وإذا رأيت الرجل من أهل الكوفة يعتمد على طلحة بن مصرف وابن ابجر وابن حيان التيمي ومالك بن مغول وسفيان بن سعيد الثوري وزايده فارجه ومن بعدهم عبد الله بن أدريس ومحمد بن عبيد وابن أبي عتبة والمحاربي فارجه). وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (إذا رأيت الرجل ينال من حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام). وقال الإمام البخاري رحمه الله (قال عبيد الله بن سعيد سمعت عبد الرحمن

بن مهدي يقول في حديث ذكره وإذا رأيت الكوفي يذكر مالك بن مغول فاطمئن إليه).

وقال الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله (إذا رأيت الرازي وغيره يبغض أبا زرعة فاعلم أنه مبتدع).
وقال الإمام أحمد بن أصرم بن خزيمة المغفلي رحمه الله (إذا رأيت الأنباري يحب أبا جعفر الحذاء ومثنى بن جامع الأنباري فاعلم أنه صاحب سنة)، وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله (إذا رأيت حجازيا يحب مالك بن أنس فهو صاحب سنه وفي حديث محمد بن مسلم إذا رأيت المديني يحب مالكا).

وقال أسود بن سالم رحمه الله (كان ابن المبارك إماما يقتدى به، كان من أثبت الناس في السنة، إذا رأيت رجلا يغمز ابن المبارك بشيء فاتهمه على الإسلام)، وقال أبو محمد ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله (باب استحقاق السنة محبي حماد بن زيد، حدثنا أبي ومحمد بن مسلم قالا سمعنا حماد بن زاذان قال سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول: إذا رأيت بصريا يحب حماد بن زيد فهو صاحب سنة).

وقال أبو أحمد الحاكم رحمه الله (وإذا رأيت الرجل يحب سفيان الثوري ومالك بن أنس وأيوب السختياني وعبد الله بن عون ويونس بن عبيد وسليمان التيمي وشريكا وأبا الأحوص والفضيل بن عياض وسفيان بن عيينة والليث بن سعد وابن المبارك ووكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه فاعلم أنه على الطريق ، وإذا رأيت الرجل يقول هؤلاء الشكاك فاحذروه فإنه على غير الطريق).

وقال أبو عبد الله بن بطة رحمه الله (إذا رأيت العكبري يحب أبا حفص بن رجاء فاعلم أنه صاحب سنة)، وقال أيضا (إذا رأيت البغدادي يحب أبا الحسن بن بشار وأبا محمد البربهاري فاعلم انه صاحب سنة)، وقال محمد بن عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله (كان الأوزاعي والفزاري إمامين في السنة، إذا رأيت الشامي يذكر الأوزاعي والفزاري فاطمئن إليه كان هؤلاء أئمة في السنة).

وقال أبو الحسين محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي الطبري رحمه الله (إذا رأيت رازيا وخراسانيا يحب أبا حاتم وأبا زرعة فاعلم أنه صاحب سنة).

وأما السنة فامتحان رسول الله -صلى الله عليه وسلم للجارية، قال لها: "أَيْنَ الله ؟ قالت: فِي السَّمَاءِ، قال: من أنا ؟ قالت: أنت رسول اللَّهِ، فقال لسيدها معاوية بن الحكم السلمي: أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ". فما حكم لها بالإيمان وأجاز عتقها إلا بعد هذا الامتحان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "فإذا أراد الإنسان أن يصاحب المؤمن، أو أراد المؤمن أن يصاحب أحدا وقد ذكر عنه الفجور وقيل إنه تاب منه، أو كان ذلك مقولا عنه سواء كان ذلك القول صدقا أو كذبا: فإنه يمتحنه بما يظهر به بره أو فجوره وصدقه أو كذبه، وكذلك إذا أراد أن يولي أحدا ولاية امتحنه؛ كما أمر عمر بن عبد العزيز غلامه أن يمتحن ابن أبي موسى لما أعجبه سمته، فقال له: قد علمت مكاني عند أمير المؤمنين فكم تعطيني إذا أشرت عليه بولايتك؟ فبذل له مالا عظيما، فعلم عمر أنه ليس ممن يصلح للولاية، وكذلك في المعاملات، وكذلك

الصبيان والمماليك الذين عرفوا أو قيل عنهم الفجور وأراد الرجل أن يشتريه بأنه يمتحنه، فإن المخنث كالبغي، وتوبته كتوبتها. ومعرفة أحوال الناس تارة تكون بشهادات الناس، وتارة تكون بالجرح والتعديل، وتارة تكون بالاختبار والامتحان".

قال شيخ الإسلام ربيع بن هادي المدخلي رحمه الله: "وأما السلف الصالح العاملون بالكتاب والسنة فقد جعلوا الامتحان من مقاييسهم يميزون به بين أهل السنة وأهل البدع والأهواء، وبين الثقات من الرواة وبين الكذابين والمغفلين والضعفاء، فمن الأئمة الذين نقل عنهم الامتحان: الإمام مُحَمَّد بن سِيرِين، قال رحمه الله"إِنَّ هذا الْعِلْمَ دِينٌ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ". وقال -رحمه الله-: "لم يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عن الإسناد فلما وَقَعَتْ الْفِتْنَةُ قالوا سَمُّوا لنا رِجَالَكُمْ فَيُنْظَرُ إلى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ وَيُنْظَرُ إلى أَهْلِ الْبِدَعِ فلا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ".

وإن كان أهل الحديث رووا عن أهل البدع بشروط، منها الصدق والحفظ والأمانة، إلا أن قضية الامتحان لا تزال عندهم قائمة، وما ميزوا بين أهل السنة وأهل البدع إلا بالدراسة لأحوال الرجال وامتحانهم بطرقهم المعروفة عند أهل العلم.

قال العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله في كتابه "علم الرجال وأهميته"، وهو يتحدث عن الجرح والتعديل، قال: "ثم جاء عصر أتباع التابعين فما بعده ، فكثر الضعفاء ، والمغفلون ، والكذابون ، والزنادقة ، فنهض الأئمة لتبيين أحوال الرواة وتزييف ما لا يثبت ، فلم يكن مِصرٌ من أمصار المسلمين إلا وفيه جماعة من الأئمة يمتحنون الرواة ، ويختبرون أحوالهم وأحوال رواياتهم ، ويتتبعون حركاتهم وسكناتهم، ويعلنون للناس حكمهم عليهم"، وقال رحمه الله: "طرق اختبار الرواة وللأئمة طرق في اختبار الرواة ؛ منها : النظر إلى حال الراوي في المحافظة على الطاعات واجتناب المعاصي، و سؤال أهل المعرفة به، قال الحسن بن صالح بن حيٍّ : "كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه ، حتى يقال : أتريدون أن تزوجوه ؟ ؟". ومنها: أن يُحدّثَ أحاديث عن شيخٍ حي، فيُسألَ ذلك الشيخُ عنها . مثاله :

قول شعبة: قال الحسن بن عمارة: حدثني الحكم ، عن يحيى بن الجزار ، عن علي سبعةَ أحاديث ، فسألتُ الحكم عنها؟ فقال : ما سمعتُ منها شيئا". ومنها: أن يُحدِّثَ عن شيخ قد مات ، فيقال للراوي : متى وُلدتَ ؟ ومتى لقيتَ هذا الشيخَ ؟ وأين لقيتَه ؟ ثم يُقابَلَ بين ما يُجيبُ به وبين ما حُفِظ من وفاة الشيخ الذي روى عنه ومحل إقامته وتواريخ تنقله. مثاله : ما جاء عن عفير بن معدان أن عمر بن موسى بن وجيه حدّث عن خالد ابن معدان ، قال عفير : فقلتُ له: في أي سنه لقيته ؟ قال: في سنة ثمان وخمسين ومئة، في غزاة إرمينية ، قلت: اتق الله يا شيخ ، لا تكذب ، مات خالد سنة أربع وخمسين ومئة، أزيدك أنه لم يغز إرمينية، ومنها : أن يسمعَ من الراوي أحاديثَ عن مشايخَ قد ماتوا، فتُعرض هذه الأحاديث على ما رواه الثقات عن أولئك المشايخ، فينظر : هل انفرد هذا الراوي بشيء أو خالف أو زاد ونقص؟ فتجدهم يقولون في الجرح: " ينفرد عن الثقات بما لا يتابع عليه"، "في حديثه مناكير " ، " يخطئ ويخالف " ... ونحو ذلك"".

قال الإمام شيخ الإسلام ربيع بن هادي المدخلي: "فهذا منهج شائع وحق معروف ومنتشر بين أهل السنة وسيف مسلول على أهل البدع ومن علامات أهل البدع إنكاره وعيبهم أهل السنة وطعنهم به، فإذا سمعت رجلاً يعيب به أهل السنة فاعلم أنه من أهل الأهواء والبدع إلا أن يكون جاهلاً فعلمه وبين له أن هذا الامتحان لأهل الأهواء أمر مشروع دل عليه الكتاب والسنة وعمل به السلف، ولا يقلق منه ويُعيِّر به إلا أهل البدع؛ لأنه يفضحهم ويكشف ما ينطوون عليه من البدع".

قلنا: وكل ما دون من الفوق بدأ من ردنا اعتراض الصنف المنكر لكونه من فعل السلف الصالح، إلى ههنا كله من كتابة الإمام العلامة ربيع بن هادي المدخلي رحمه الله تعالى.

قلنا وهذا منتهى الديوان، ونسأل الله تعالى أن يجعل فيه الهدى للقارئ، والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه.